الأمم المتحدة

A/58/323

الجمعية العامة

Distr.: General
2 September 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٦١ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

تقرير الأمين العام

* A/58/150.

060903 060903 03-48155 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٣
ثانيا – السلم والأمن	٥-٤٦	٤
ثالثا – التنمية	٤٧-٧٢	١٥
رابعا – حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد	٧٣-٩٠	٢٤
خامسا – الاستنتاج: تدعيم المؤسسات المتعددة الأطراف	٩١-٩٩	٢٩
مرفق: الأهداف الإنمائية للألفية: الغايات والمؤشرات		٣٢

أولا – مقدمة

١ - حلّت كارثة كبرى بالأمم المتحدة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ عندما قُتل ١٥ موظفا من موظفي الأمم المتحدة وتسعة أشخاص آخرين وأُصيب ما يزيد على ١٠٠ شخص آخر بجراح في تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد. وفقد المجتمع الدولي نتيجة لتلك الكارثة بعض العاملين الأكثر خبرة وموهبة، بمن فيهم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، سيرجيو فييرا دي ميللو، الذي كان يقوم بمهام ممثلي الخاص في العراق. وفي حين لم تتضح بعد العواقب الكاملة لهذه الكارثة، فإنها تنطوي بكل وضوح على مسائل هامة تتصل بنوع الولايات التي توكلها الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة وبقدرتنا على الاضطلاع بها.

٢ - وكُتب الجزء الأكبر من هذا التقرير قبل تلك الحادثة، وهو لا يشكّل على الإطلاق تقريرا عن الأمم المتحدة بحد ذاتها، وإنما بالأحرى عن المسافة التي قطعتها البشرية ككل باتجاه بلوغ الأهداف – أو بعيدا عنها – التي حددها لها قادة العالم الذين اجتمعوا في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومع ذلك، أرى أنه لا مفر بدايةً من الإشارة إلى الاعتداء الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس لأنني أعتبره تحديا مباشرا للرؤية المتمثّلة في التضامن العالمي والأمن الجماعي التي يجسّدها ميثاق الأمم المتحدة والتي ينص عليها الإعلان بشأن الألفية. وهكذا يتخطى مغزاها المأساة التي تطاولنا شخصيا، كأفراد، أو حتى كمنظمة على الصعيد المؤسسي.

٣ - وبالفعل، فإنني أعتبر الاعتداء الحلقة الأحدث في سلسلة من الأحداث التي دفعتني إلى صياغة هذا التقرير في شكل يختلف عن الشكل الذي صدر فيه السنة الماضية. وكنت حتى قبل وقوع المأساة قد اعتبرت أن تقريرا مرحليا يكاد لا يفي ما شهدناه في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة حقه. ففي مجال السلم والأمن على وجه الخصوص، يبدو توافق الآراء المعرب عنه أو المتضمّن في الإعلان أقل متانة مما كان عليه قبل ثلاث سنوات. وفي مقابل ذلك، يبدو توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مجال التنمية أشد متانة من ذي قبل، ولكن لا تزال هناك شكوك جادة حيال مدى تصميم الدول الأعضاء على التصرف بموجبه. وفي مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، يلوح في الأفق خطر اضطرارنا إلى التراجع عن بعض المكاسب الهامة التي تحققت في العقد الماضي.

٤ - لذا، لا أرى أنه من الضروري – فيما يتعلق بالمواضيع الثلاثة المشار إليها أعلاه – تقييم التقدّم الذي أُحرز، أو الذي لم يُحرز، فحسب، وإنما أيضا العقبات التي برزت؛ وحتى

أيضا إعادة النظر في بعض الافتراضات الكامنة في الإعلان. ولا نستطيع بعد اليوم أن نعتبر كأمر مسلّم به أن مؤسساتنا المتعددة الأطراف هي متينة بما فيه الكفاية لتواجه كل هذه التحديات. وبالفعل، فإنني اعتبر في الاستنتاج أن بعض تلك المؤسسات قد يكون بحاجة إلى إصلاح جذري.

ثانيا – السلم والأمن

٥ – واجه المجتمع الدولي منذ مؤتمر قمة الألفية مخاطر قديمة وجديدة على حد سواء تهدد السلم والأمن الدوليين. فالهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ صدمت العالم وأدانها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بسرعة لم يسبق لها مثيل. وتحرّكت الأمم المتحدة بسرعة لاتخاذ تدابير واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب انطوت على إلقاء واجبات جديدة على عاتق الدول وعلى تعزيز سياسات وطنية فعالة لمنع الإرهاب وتمويله. وعلى أثر سقوط طالبان، برهنت الدول الأعضاء أيضا عن وحدتها في دعم إعمار أفغانستان بتشجيع الإدارة الانتقالية الجديدة فضلا عن تقديم المساعدة المالية بسخاء.

٦ – وتفتّت هذا المناخ من التعاون وتوافق الآراء بشكل خطير بسبب الحرب على العراق في ربيع عام ٢٠٠٣. ففي حين اتفق مجلس الأمن على الحاجة إلى نزع جميع أسلحة الدمار الشامل من العراق، تعذّر علية الاتفاق على سبل القيام بذلك. وأظهرت الحرب الانقسامات العميقة في صفوف المجتمع الدولي إذ وجّهت اتهامات بوجود برنامج مزدوج. ومع أن مجلس الأمن توصل بعد ذلك إلى إيجاد قاسم مشترك بشأن الحاجة إلى إعادة السيادة إلى العراق وإعماره، تظل هناك انقسامات يصعب التغلب عليها. فقد أبرزت الحرب في العراق مجموعة من المسائل المتعلقة بالمبادئ والممارسات التي تشكّل تحديا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. فالأشكال الجديدة من الإرهاب التي قد تكون أشد فتكا وانتشار الأسلحة غير التقليدية وتمدد شبكات الجريمة عبر الحدود الوطنية والسبل التي قد تلتقي جميع هذه المسائل في سياقها لتآزر بعضها البعض تُعدّ في بعض أرجاء العالم المخاطر الغالبة التي تهدد السلم والأمن في أيامنا هذه. وتُطرح أسئلة بشأن مدى كفاية وفعالية القواعد والأدوات الموجودة بتصرف المجتمع الدولي لمواجهة هذه السلسة المتنوعة الجديدة من التحديات. فالتساؤل يطاول حتى مدى مطابقة القواعد والمؤسسات المتعددة الأطراف الحالية لمقتضى الحال.

٧ – وفي الوقت نفسه، يظل الفقر والحرمان والحروب الأهلية الأولوية العليا للعديدين في أرجاء العالم. فالمدنيون هم الذين يدفعون لا محالة ثمن الصراعات المعقدة والجامحة التي تؤدي

إلى وفات أو تشريد مئات الآلاف من البشر والتي لا يمكن معالجتها إلا باتّباع نهج جماعي أكثر شمولية لحاجة هؤلاء البشر المتزايدة إلى الحماية.

٨ - وتواصل الحرب إعاقة التنمية في أفريقيا بشكل خاص. فقد اتسم العديد من الصراعات التي شهدتها القارة مؤخرا بأعمال من العنف الشديد ارتُكبت ضد المدنيين، بما فيها أعمال التعذيب والاغتصاب والتشويه والمضايقة والتصفيات الوحشية. ويخضع الأطفال بشكل روتيني للخطف والتجنيد القسري، مما يؤدي إلى تواتر ثقافة لدى الناشئة قائمة على الاستلاب الفكري والعنف. فاستمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعنف المسلح في كوت ديفوار والقتال الدامي في ليبريا، مما أدى إلى انتشار الرعب والاضطرابات الاجتماعية والتشريد الجماعي على نطاق واسع، طغى في السنة الماضية على التقدّم الذي أُحرز في أنغولا والسودان. وتطورت هذه الحالات الطارئة الوطنية بالنسبة إلى المجتمع المدني لتصبح ''أزمات تتعلق بالحماية'' ذات نطاق أعمّ.

٩ - وقد اضطرت الأمم المتحدة على امتداد تاريخها إلى مواجهة تحديات من قبيل الحروب بين الدول والإرهاب والكوارث الأخرى الطبيعية أو من صنع الإنسان. والعنصر الجديد هو السياق العالمي المتطور بسرعة الذي تستجد ضمنه تلك التهديدات والإمكانية التي يتيحها الآن عالمنا الذي يسير نحو مزيد من الترابط للأزمات وأعمال العنف المحلية أن تأخذ بسرعة منحى عالميا وأن تترتب عليها عواقب على النطاق العالمي.

١٠ - ويتسم أداء المجتمع الدولي في مواجهة هذه التهديدات والتحديات بانعدام التعادل. فما نزال نعاني على وجه الخصوص من انعدام الإرادة السياسية اللازمة، فضلا عن الرؤية المشتركة لمسؤوليتنا إزاء الانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان والكوارث الإنسانية التي تتسبب بها الصراعات. وفي الكلمة التي ألقيتها بمناسبة افتتاح المناقشة العامة للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في عام ١٩٩٩، ناشدت الدول الأعضاء أن تعالج هذه المشكلة البالغة الأهمية. والنتائج التي تحققت حتى الآن لا تحمل على التفاؤل. ومع أن المجتمع الدولي شهد مجازر أوشكت على اتخاذ أبعاد لها علاقة بالإبادة الجماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، فإن مواجهتنا لها اتسمت بالتردد والبطء.

١١ - ويؤمل أن تتمكّن المحكمة الجنائية الدولية التي أُنشئت مؤخرا من معاقبة الجناة الذين ارتكبوا أكثر الجرائم فظاعة وتساعد بذلك على ردعهم في المستقبل. ولكن لا يمكن لأي نظام قانوني أن يعمل بمعزل عن توفير الحماية اليومية لحياة الإنسان. وينبغي منع الجرائم الجماعية والجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية، وفي حال ارتكابها، وضع حد لها عن طريق

إجراءات فعالة مباشرة. وهناك حاجة على النحو المشار إليه في التقرير الأخير للجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول إلى وجود فهم شامل وممارسة فعلية لمسؤولية الحماية.

١٢ - ومن المهم جدا ألا يسمح المجمع الدولي باستمرار الخلافات التي برزت في الأشهر الماضية وأن يتوحد من جديد استنادا إلى مشروع أمني مشترك. ويمكن بلوغ ذلك إذا ما أبدت الدول في سعيها إلى تحقيق مصالحها الوطنية تفهما واحتراما للوقائع العالمية واحتياجات الآخرين. ويجب أن يعكس البرنامج الأمني المشترك توافقا عالميا في الآراء بشأن المخاطر الرئيسية التي تهدد السلم والأمن، القديمة منها والجديدة، وبشأن مواجهتنا المشتركة لها. وينبغي أن يدعّم التضامن الدولي المرتكز إلى القيم العالمية المشتركة المجسّدة في الميثاق وألا يتجاهل الحاجة إلى تحسين، وعند الضرورة، تغيير هيكلية ومهام الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية.

١٣ - وما زال مصدر القوة الرئيسي للأمم المتحدة ما تمثّله من شرعية التي تستند إلى مبادئ القانون الدولي الراسخة التي تقبلها جميع الدول والمعبّر عنها في القرارات التي تتخذها منظمة تمثّل المجتمع الدولي بأسره. فليس هناك من بديل عن هذه الشرعية على الساحة الدولية. لذا، من الضروري أن يتوافق التصريف الفعلي للشؤون الدولية مع هذه المبادئ. والأمم المتحدة تجد نفسها في مواجهة مرحلة حرجة: فما لم يستعد مجلس الأمن ثقة الدول والرأي العام العالمي، سيزداد اتكال فرادى الدول حصرا على منظوراتها الوطنية الخاصة بها للمخاطر المستجدة وعلى التقدير الخاص بها لكيفية مواجهتها. وللحيلولة دون هذا الاحتمال، سيتعيّن على الأمم المتحدة أن تبرهن على قدرتها على معالجة أكثر المسائل صعوبة وأن تعالجها بفعالية.

١٤ - والشرعية والإرادة السياسية ضروريتان، ولكنهما ليستا كافيتين لوحدهما، إذ ينبغي أن يكون بتصرّف المجتمع الدولي أيضا قواعد وأدوات ملائمة لكي يواجه بفعالية المخاطر التي تهدد السلم والأمن. ويشكّل الميثاق والمجموعة الكبيرة من الاتفاقيات الدولية التي تم التفاوض بشأنها على مدار العقود العديدة المنصرمة إطارا متينا للتعاون الدولي أدّى لنا خدمات جليلة. ولكي تواصل الهيكلية الأمنية الدولية القيام بهذا الدور بفعالية، ينبغي لهذا الإطار أن يتكيّف مع احتياجات العصر.

١٥ - وعلى الخصوص، فإن قدرة مجلس الأمن على حشد أكبر قدر ممكن من الدعم لقراراته وإجراءاته ستتعزز إذا ما نُظر إليها على أنها تمثّل على نطاق واسع المجتمع الدولي ككل فضلا عن الوقائع الجغرافية والسياسية للعالم المعاصر. لذا، آمل أن تضاعف الدول الأعضاء جهودها للتوصل إلى اتفاق بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن.

أسلحة الدمار الشامل: الحاجة إلى تعزيز النُظم القائمة واستكمالها

١٦ - إن تخليص العالم من جميع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية هو هدف طالما سعت الأمم المتحدة إلى تحقيقه. غير أن انتشار هذه الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية، في السنوات الأخيرة هو مدعاة للقلق. وهناك بالإضافة إلى ذلك قلق متنامٍ من أن أطرافا من غير الدول قد تحوز على أسلحة كيميائية وبيولوجية أو حتى نووية وتستخدمها.

١٧ - ويُعرف منذ البداية أن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بحد ذاته لا يستطيع الحيلولة بشكل كامل دون انتشار هذه الأسلحة — ولا حتى منع انتشارها في الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إذا ما عقدت هذه الدول العزم على حيازتها مهما كلف الأمر. والهدف منه بالأحرى هو تحريم انتشار هذه الأسلحة وتوفير شفافية كافية لتحديد الحالات الشائكة المحتملة. ومن أجل تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، اتخذت الدول التي تملك القدرات التكنولوجية خطوات على مدار السنين لإحكام القيود على التصدير. غير أن ذلك لم يحل دون استمرار سوق سوداء. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية إجراء تفتيش يتسم بقدر أكبر من التدخل عن طريق بروتوكول إضافي، مع أن الانضمام إلى هذا البروتوكول ما زال طوعيا. وهناك حاجة إلى إدخال مزيد من التحسينات على هذين الجانبين إذا ما أُريد تعزيز النظام القائم.

١٨ - وتسعى بعض الدول إلى الحصول على أسلحة نووية، في حين أن دولا أخرى لا تسعى إلى ذلك. ويُقدّر أن عددا من البلدان، لربما يصل عددها إلى ٤٠ بلدا، تملك القدرة على الأقل على تطوير ترسانة نووية متواضعة اختارت ألا تفعل ذلك، مما يُبرز الحاجة إلى معالجة الصراعات والتوترات الكامنة التي تحفز الدول التي تسعى إلى الحصول على هذه الأسلحة. وهناك حاجة ماسة في المرحلة الراهنة إلى معاودة بذل الجهود لوضع ترتيبات أمنية دون إقليمية قابلة للاستمرار في عدد من المناطق في آسيا بغية تقليل وإزالة التهديدات الأمنية التي تولّد السعي إلى حيازة الأسلحة النووية. ومن المهم أيضا كفالة الحفاظ على الفصل بين تطوير الطاقة النووية وتطوير الأسلحة النووية.

١٩ - ويتوجب علينا في الوقت نفسه أن نقرّ بالعواقب الوخيمة المترتبة على تطبيق معايير مزدوجة. فليس هناك انتشار ”حسن“ وانتشار ”سيئ“ للأسلحة النووية لأن أي انتشار لها قد يؤدي إلى مزيد من انعدام الاستقرار في المستقبل. فالدول التي تملك أسلحة نووية لم تتخذ، من جانبها، أي إجراء يذكر للتقليل من الأهمية الرمزية لهذه الأسلحة وللوفاء بتعهداتها ببذل جهود تنم عن حسن النية وتصب في خانة إجراء تخفيض هام لأسلحتها النووية والوصول في نهاية المطاف إلى النزع الشامل لها.

٢٠ - ويكمن موطن الضعف الرئيسي الذي تعاني منه جميع نُظم مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل — النووية والكيميائية والبيولوجية - في ضعف أحكامها التنفيذية التي لا تحدد من حيث الجوهر الجزاءات التي تُفرض في حال عدم الامتثال. وتستأهل هذه المسألة الاستعراض واحتمال اتخاذ إجراءات بشأنها - وينبغي اتخاذ البعض منها في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

٢١ - ولا توجد في الوقت الحاضر وسائل متعددة الأطراف لمواجهة التهديد المتمثّل في الأطراف من غير الدول التي تسعى إلى حيازة أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل أخرى. وهو خوف يتزايد منذ مطلع التسعينات. والمجتمع الدولي هو في نهاية الأمر نظام ''للمساعدة الذاتية'' وليس حلفا انتحاريا: ففي حال عدم وجود قواعد وآليات مؤسسية، تلجأ الدول إلى وسائل أخرى لتقليل أو إزالة المخاطر التي تهدد أسلوب حياتها - أو حتى بقاءها.

الأسلحة الصغيرة

٢٢ - ينبغي ونحن ننظر في التهديدات الرئيسية الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل ألا تغيب عن ذهننا المخاطر الحقيقية النابعة من استخدام الأسلحة التقليدية. فالأسلحة الصغيرة هي التي تتسبب بمقتل ملايين البشر وهي متوافرة بتكلفة زهيدة جدا حتى في أقصى أنحاء العالم. ويجب عدم الاستهانة بالصعوبات التي نواجهها في محاولاتنا كبح الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ولكن من الممكن بفضل تعاون جميع البلدان إحكام القيود على التصدير وتيسير تحديد هوية مصادر الأسلحة غير المشروعة عن طريق وضع العلامات عليها.

الجزاءات

٢٣ - إن استخدام الجزاءات في سياق مواجهة انتهاكات نُظم عدم انتشار الأسلحة ونُظم حماية حقوق الإنسان وغيرها من النُظم الدولية ضروري أحيانا لتعديل سلوك الأطراف وكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولكن يجب ألا يُطلب من السكان المدنيين الأبرياء أو الدول المجاورة أن يتحملوا عبء هذه الإجراءات التنفيذية الدولية. فالإنصاف والفعالية يتحققان بفرض الجزاءات على الأفراد والنُخب السياسية المسؤولين عن الاعتداءات الدولية والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان والأعمال الشائنة الأخرى. وقد قام مجلس الأمن، فضلا عن فرادى الدول الأعضاء، بعمل هام في هذا الاتجاه نجم عنه عدد من المقترحات العملية التي ركّزت على الجزاءات المالية وحظر الأسلحة وحظر السفر، علاوة على الفعالية الإجمالية للجزاءات المحددة الهدف. وتمثّل النتائج التي تحققت في إطار عمليات إنترلاكن وبون - برلين وستوكهولم مخزونا هاما من الأفكار التي يستطيع أن يستند مجلس الأمن إليها عند تصميم نُظم للجزاءات في المستقبل.

الإرهاب

٢٤ - إن الإرهاب مسألة تعالجها الأمم المتحدة منذ مدة طويلة. والإرهاب ''الدولي''، أي قيام مجموعات تستخدم أساليب إرهابية عبر الحدود الدولية، ليس ظاهرة جديدة كذلك. ولعل الجديد هو توسّع نطاق التكامل والترابط في عالمنا اليوم، مما يتيح للفئات التي تنوي استخدام أساليب إرهابية فرصا أكبر لتتعلّم، أو بوسائل أخرى، لتستفيد من بعضها البعض ولتستغل الفرص التي يتيحها تآكل الحدود بين الدول وتزايد تراخي الأسواق والآليات الدولية.

٢٥ - ومنذ أمد بعيد والأمم المتحدة تسهم في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، حيث كانت تتناول هذه المسألة عن طريق وضع معايير دولية تُعامل الإرهاب على أنه جريمة. وفي التسعينات، وبعد حادثة لوكربي والاعتداءات على سفارات الولايات المتحدة في أفريقيا، بدأت المنظمة تعتبر الإرهاب تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وبدأ مجلس الأمن يفرض جزاءات على الدول التي ترعى الإرهاب الدولي.

٢٦ - وأدّت الهجمات التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى وضع نهج يتسم بالاستباقية، وشكّل في جزء منه المواجهة التي فرضتها الأدلة المتزايدة على قيام شبكات إرهابية غير مرتبطة بدولة معيّنة. وبناء على ذلك، فرض قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) واجبات ملزمة على جميع الدول باتخاذ خطوات لمنع الإرهاب وتمويله، وشكّل لجنة مكافحة الإرهاب التي أصبحت الأداة الرئيسية لكفالة الامتثال. وقد قدّمت جميع الدول الـ ١٩١ الأعضاء في الأمم المتحدة التقرير الأول عن التدابير التي اتخذتها، في حين قدّم ما يزيد على ٥٠ دولة التقرير الثاني، حتى أن بعض الدول قدّمت التقرير الثالث.

٢٧ - وتسعى لجنة مكافحة الإرهاب إلى كفالة وجود التشريعات والآلية التنفيذية اللازمة لدى الدول الأعضاء للوفاء بمقتضيات قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك القدرة على مكافحة تمويل الإرهاب. ويرمي العمل الذي تقوم به اللجنة أيضا إلى تحسين تدفق المعلومات عن أفضل الممارسات والقوانين والمعايير الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، فضلا عن تعزيز المساعدة المقدّمة في هذا المجال. ويساعد كل ذلك المجتمع الدولي على التمكّن بشكل يتسم بمزيد من الفعالية من معالجة الروابط بين الإرهاب وغسل الأموال والجريمة المنظّمة، وهي أخطر التهديدات للاستقرار والسلام في عصرنا.

٢٨ - ويصاحب تعزيز مكافحة الإرهاب تحديات جديدة، على الخصوص مسألة كيفية كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكيفية الوفاء بمقتضيات القانون الدولي التي تنطبق على حماية المدنيين. والإرهاب هو بحد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية

ويجب مكافحته على هذا الأساس. ولكن ينبغي أن تتقيّد الجهود المبذولة لمكافحته تقيّدا تاما بالمعايير الدولية المعمول بها. وإذا ما أصبحت مكافحة الإرهاب مرادفا لعدم مراعاة حقوق الإنسان والأصول القانونية، فإن ذلك سيكون بالفعل مأسويا ويعطي نتائج عكسية. فرسم سياسات مكافحة الإرهاب في المستقبل يجب أن يتضمن ضوابط صارمة تتعلق بحقوق الإنسان وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإنه من المهم للغاية، بالرغم من الحاجة التي لا يرقى إليها شك إلى مواجهة المجموعات الإرهابية بكل عزم، تدعيم التفاهم الثقافي والديني من أجل تعزيز قيم التسامح والاحترام والتعايش السلمي.

الحيلولة دون نشوب الصراعات العنيفة

٢٩ - يجب علينا، في إطار الجهود التي نبذلها للتوصل إلى إدراك أفضل للتحديات التي نواجهها في عصرنا هذا ولرسم استراتيجيات بغية مواجهتها بفعالية، أن نبذل مزيدا من الجهود للحيلولة دون اندلاع العنف قبل أن تؤدي التوترات والصراعات الداخلية إلى تقويض الحكومات والاقتصاد إلى درجة الانهيار.

٣٠ - لقد اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بعملية شاملة لتنفيذ تقريري المتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985-S/2001/574)، ولتحسين مدى وفائها بواجباتها تجاه شعوب العالم. وتم إطلاق عدد من المبادرات دعما للجهود الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية المبذولة لوضع استراتيجيات وقائية. وأسند قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ المتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة الذي اتخذته الجمعية في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، إلى الأمم المتحدة ولاية واسعة لا لمواصلة أنشطتها في مجال منع نشوب الصراعات فحسب، بل لتوسيع نطاق هذه الأنشطة وتكثيفها أيضا. وهذا دليل مشجع على حدوث تغيير في مواقف الدول الأعضاء إزاء الاعتراف بقيمة الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات المسلحة. وأعتزم اتباع نهج أكثر منهجية في الإبلاغ عن الجهود التي أبذلها لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال في التقرير الشامل عن منع نشوب الصراعات الذي سأقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

٣١ - وأود أن ألفت الانتباه هنا إلى ضرورة اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للحوافز الاقتصادية التي تنشئ اقتصادات الحرب وتمكنها من الاستمرار. وتقدم عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس مثالا عن كيفية الحد من نطاق الاتجار غير المشروع بالأحجار الكريمة والمواد الخام، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إشعال فتيل الصراعات الداخلية في البلدان الغنية بالموارد. ونحن بحاجة إلى تدابير إضافية للتصدي لغسل الأموال، الذي غالبا ما يجري باستخدام القنوات القانونية. وقد تكون استراتيجية ''الإشهار والفضح'' أكثر فاعلية في

بعض الحالات من اتخاذ القرارات أو عقد المؤتمرات. وفضلا عن ذلك، لا بد من بذل جهود إضافية لا من أجل معاقبة الجهات الضالعة في اقتصادات الحرب فحسب، بل لتوفير بدائل صالحة للنشاط الاقتصادي. ولا بد لأي استجابة دولية فعالة أن تتصدى لاقتصادات الحرب في جميع مراحل عمليات السلام، من مرحلة الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات حتى مرحلة صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وقد أتاحت العولمة فرصا جديدة لمرتكبي الشر، ولكن هذا لا يمنع المؤسسات الدولية من استغلال العولمة أيضا في تصحيح الأمور.

٣٢ - ولحسن الحظ لا يتعرض سوى جزء صغير من سكان المعمورة لتهديد مباشر فوري نتيجة الحروب أو الصراعات الواسعة النطاق، ومع ذلك لا ينبغي لأحد أن يعتبر نفسه بمنأى عن هذه المخاطر. أما الشاغل الأكثر إلحاحا بالنسبة لبني البشر فهو ''التهديدات اللينة'' لأمنهم، مثل تلك التي تمثلها المشاكل البيئية، والأمراض المعدية، والتفكك الاقتصادي، والجريمة، والعنف المترلي، وتفشي القمع أو الفساد في الإدارة على جميع المستويات (من المترل وأماكن العمل إلى المؤسسات الوطنية أو الشركات المتعددة الجنسيات)، وحتى مجرد الفقر الذي يجعل الناس أكثر عرضة لأي نوع من أنواع المخاطر.

٣٣ - ويتناول الفصلان التاليان هذه التهديدات وأساليب مواجهتها بمزيد من التفصيل. وكثيرا ما نجد بين هذه التهديدات الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة، ولذا فهي تستحق أيضا أن تناقش وأن تتخذ بشأنها الإجراءات اللازمة ضمن إطار منع نشوب الصراعات. فعلى سبيل المثال، شهدت السنوات الماضية نشوء عدد من الترتيبات التعاونية لإدارة الموارد تشترك فيها أكثر من دولة، مثل الماء، وقد أسهمت هذه الترتيبات في تحقيق الهدف العام لمنع نشوب الصراعات العنيفة. كما يجري الاعتراف بشكل متزايد بالتأثير المحتمل لقضايا من قبيل تغير المناخ وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على السلم والأمن الدوليين. ولكن ينبغي الاعتراف أيضا بأن الآثار المترتبة على ندرة عدد من الموارد الطبيعية أو سوء إدارة مثل هذه الموارد أو استنفادها أو عدم توفر فرص الحصول عليها على قدم المساواة، قد تكون من الأسباب المحتملة لنشوب الصراعات، وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالجها على هذا الأساس وبطريقة أكثر منهجية.

حفظ السلام وبناء السلام

٣٤ - في مجال عمليات السلام، قدم تقرير الفريق المعني بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة (A/55/305-S/2000/809)، المعروف بتقرير الإبراهيمي، تحليلا شاملا لحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، مما مكن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء من تحسين قدرتها في هذا الميدان. ويقوم كل من مجلس الأمن والأمانة العامة بتطبيق الدروس المستخلصة

من تجارب العقد الماضي. وقد أدى تحسين التنسيق وزيادة الفعالية إلى النجاح في تنفيذ الولايات الشائكة في سيراليون، وتيمور - ليشتي، وكوسوفو، وأماكن كثيرة غيرها في جميع أرجاء العالم.

٣٥ - ولا بد للدول الأعضاء من إجراء نقاش جدي حول مستقبل ''نشيط'' في مجال حفظ السلام. وثمة حالات معينة يتعين فيها إقامة السلام وتوطيد الاستقرار قبل نشر وجود لحفظ السلام. وفي مثل هذه الأوضاع، لا تكون ''الخوذ الزرقاء'' هي الأداة المناسبة. ولهذه الأسباب، أسديت المشورة بعدم نشرها وفضلت نشر قوات متعددة الجنسيات بقيادة الدول المتصدرة للعمليات في أفغانستان وكوت ديفوار وبونيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخرا في ليبريا.

٣٦ - وبمجرد أن تستقر الحالة، يمكن لبعثة ''نشيطة'' لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة أن تكون السلف المنطقي، شرط أن تبادر الدول الأعضاء التي تتوفر لديها القدرات اللازمة إلى وضع قواتها تحت تصرف المنظمة. ومما يؤسف له أن تكون الدول ذات القدرات العسكرية الفائقة، التي كانت من أكثر المؤيدين للتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي، من بين أكثر الدول تمنعا عن المساهمة بقواتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد تحمل العالم النامي في تلك الأثناء معظم الأعباء، ولكنه لن يستطيع الاستمرار في تحمل ذلك بمفرده إلى الأبد. وقد يمكن اعتبار الترتيبات التي استخدمت في حالة تيمور - ليشتي (تيمور الشرقية حينئذ) في عام ١٩٩٩ نموذجا يحتذى في المستقبل القريب. فكون عناصر رئيسية من القوة الدولية في تيمور الشرقية بقيت تحت القيادة الاسترالية في مسرح الأحداث واعتمرت ''الخوذ الزرقاء'' مكن من حدوث انتقال سلس إلى قوة تابعة للأمم المتحدة قوية ومدعاة للثقة، تكونها وحدات مقدمة من العالم المتقدم النمو والعالم النامي على السواء.

٣٧ - إن تضييق فجوة الالتزام على الصعيد العسكري ليس التحدي الوحيد الذي يواجه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فثمة حاجة أيضا إلى بذل جهود خلاقة لتضييق فجوة التوقعات. فبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال أنشئت بملاك محدود من أجل حماية البعثة السياسية التي أنيطت بها مهمة المساعدة على إيجاد حل للصراع، وكذلك من أجل نزع السلاح، وتسريح أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتهم إلى أوطانهم. والخطر في مثل هذه الحالات يكمن في أن التوقعات، في خضم العنف المنتشر، تكون أكبر بكثير من قدرات وولاية القوة المنشورة. ونرحب بإمكانية نشر قوة متعددة الجنسيات بقيادة فرنسا هذا العام في بونيا، في الشمال الشرقي من جمهورية الكونغو

الديمقراطية، وذلك بصفة مؤقتة إلى أن تتمكن الأمم المتحدة من نشر قوة كاملة التجهيز من أجل خلق بيئة آمنة.

٣٨ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هو الحال في معظم مناطق الصراع الأخرى التي تنتشر فيها عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن المشاركة السياسية والاقتصادية للبلدان التي تحظى بنفوذ لدى الأطراف المعنية يعتبر من أكثر العناصر أهمية لكفالة النجاح. وفي حالة انعدام مثل هذا الدعم السياسي والاقتصادي، ينخفض الأثر الصافي للمساهمات العسكرية انخفاضا بالغا.

٣٩ - وقد اكتسبت الأمم المتحدة خبرة واسعة في مساعدة المجتمعات التي مزقتها الحروب في انتقالها إلى مرحلة السلام. وقد اتخذت تيمور - ليشتي الآن مكانها بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعد اختتام ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي حلت محلها بعثة صغيرة لتقديم الدعم. وبعد أن مرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بأزمة، أعيد تشكيلها وتقويتها فقدمت مساعدة فعالة في عقد انتخابات ديمقراطية وفي نشر سيادة الدولة في جميع أرجاء البلاد. وتقوم هذه البعثة الآن بتقليص نشاطها. وفي البوسنة والهرسك، اختتمت بعثة لإعادة تشكيل قوات الشرطة (بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك) أعمالها بنجاح، بما في ذلك الانتقال السلس إلى بعثة أصغر للشرطة تابعة للاتحاد الأوروبي. ويتبين من هذه الأمثلة أن ليس بإمكان عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أن تحقق النجاح فحسب، بل بإمكانها أن تحقق ذلك ضمن فترة زمنية محددة وبوجود استراتيجية واضحة لخروجها من البلد.

٤٠ - وعندما تتحقق إنجازات سياسية هامة، من الضروري العمل بسرعة وثبات لدعم العمليات السلمية الناشئة في المرحلة الهشة لانتقالها من حالة الصراع. ويجب أن يستند العمل الجماعي خلال هذه الفترات الانتقالية إلى التزام واضح بمبادئ العدالة التي ترمي إلى إعادة الحق إلى نصابه والحماية المدنية. وفي حالات عديدة، تقدم الأمم المتحدة المساعدة في بناء السلام بعد انتهاء الصراعات بدون نشر أي وجود عسكري. فالأمم المتحدة، من خلال طائفة واسعة من الجهود، غالبا ما تكون في إطار شراكة مع المنظمات الأخرى، تقدم مساعيها الحميدة لإبقاء العمليات السلمية في مسارها الصحيح، ورصد الانتخابات، والمساعدة في إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وفي إعادة إدماجهم، والمساعدة في إنعاش الاقتصاد الذي هدته الحروب. أما التحدي الرئيسي الذي يواجهها دائما فهو إقامة هياكل حكومية جديدة قادرة على الاستمرار، وتوفير المساعدة الخارجية بما يتيح للمجتمعات المحلية التقدم بسرعة وفعالية أكبر صوب تحقيق السلم الدائم.

٤١ - ومن المهم أن نفهم أن هذه الجهود تبذل اليوم ضمن عالم يزداد عولمة. وحتى يكون السلام دائما في بداية القرن الحادي والعشرين، ينبغي للدولة الخارجة من صراع مسلح أن تكون قادرة على مواجهة تحديات العولمة. وقد يمثل هذا تحديا هائلا بالنسبة لدولة خرجت لتوها من حالة صراع. وما لم يكفل النجاح للجهود المنسقة التي تبذلها هذه الدولة نفسها والمجتمع الدولي فإن الدولة قد ترى مجتمعاتها تسقط فريسة للشبكات العالمية للجريمة المنظمة وتصبح مرتعا للأمراض المعاصرة الأخرى، بما يعود عليها نفسها بالسوء وعلى العالم أجمع كذلك.

٤٢ - وحتى عندما يبدو أن المجتمع الدولي قد حقق نجاحا في إصلاح الدول التي مزقتها الحروب، لا يمكنه الإعلان عن ''النصر'' قبل الأوان. فالطبيعة الهشة التي يتسم بها السلم اليوم في أفغانستان تذكرنا دائما بالضرورة الحاسمة لتكريس اهتمام وجهد أكبر في السنة الثانية للعملية، من أجل توطيد المكاسب التي تحققت في السنة الأولى. إن اندلاع العنف في الفترة الأخيرة في ليبريا والانقلاب الذي حدث في بداية السنة في جمهورية أفريقيا الوسطى - وهما بلدان كانت قد نشرت فيهما عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في السابق - يدللان أيضا على الطبيعة الهشة للبيئة في فترة ما بعد انتهاء الصراع وأهمية بقاء المجتمع الدولي ملتزما في المراحل التالية لعمليات حفظ السلام.

٤٣ - وأوجه النجاح والتراجع والتحديات الجارية تجعل من الأساسي أن نفهم بشكل أفضل: أولا، ما نجحنا وما لم ننجح في تحقيقه، من أجل تحديد السبل التي قد تؤدي إلى تحسين أدائنا في المستقبل؛ وثانيا، الانتقال من فترة ركزت على تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ وصنع السلام إلى فترة تركز على المصالحة وإعادة بناء المؤسسات الوطنية ومشاركة السكان المتضررين؛ وثالثا، العلاقة بين جميع أشكال المساعدة الخارجية ونشوء هياكل حكومية جديدة قادرة على الاستمرار.

الخاتمة

٤٤ - إن سجل أدائنا الجماعي في تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان بشأن الألفية في مجال السلام والأمن هو سجل متباين. وإذا أردنا أن نحسن باستمرار من أدائنا فنحن بحاجة إلى بذل جهود أكبر من أجل إجراء إصلاحات مبتكرة، ومن أجل تقييم آليات وأساليب آليات العمل القائمة بتراهة، والمشاركة في حوارات جدية حول المبادئ والممارسات التي ينبغي أن توجه أعمالنا في السنوات القادمة.

٤٥ - والأهم من ذلك كله، علينا أن نكون على وعي شديد بالتغيرات التي طرأت على بيئة الأمن الدولي. فالتحديات التي تواجه السلام والأمن في يومنا هذا هي في معظمها عالمية

النطاق. ومع أنها ليست بالضرورة جديدة أو ليست جديدة كليا، فإنها تجري في سياق جديد ولها تأثيرات بعيدة المدى. وهي تقتضي استجابات مركبة وجماعية، وهذا ما لا يمكن تحقيقه ما لم تطور شبكة المؤسسات المتعددة الأطراف بشكل كاف وما لم تستخدم بشكل صحيح. وضرورة التعاون بين جميع أقطاب العالم هي أكبر من أي وقت مضى. إن شرعية العمل، الذي قد يتضمن عملا عسكريا، أمر أساسي في كفالة التوصل إلى حلول دائمة للاحتياجات الأمنية في عصرنا. ويبقى الميثاق هو الأساس الذي لا غنى عنه في إضفاء الشرعية على أي عمل على الصعيد الدولي.

٤٦ - والعالم يصبو إلى الأمم المتحدة في التصدي للتهديدات الأمنية، مهما كانت المنطقة التي صدرت عنها هذه التهديدات أو المنطقة التي تتأثر بها مباشرة، لأنها تراعي المصالح العالمية. ولذا نحن بحاجة إلى تجديد الالتزام بالعمل الجماعي وفقا للميثاق. وأفضل طريق للتصدي للتحديات، القديمة منها والجديدة، هو أن نضع نظاما للأمن الجماعي يقوم على الإنصاف والثبات على المبدأ.

ثالثا - التنمية

٤٧ - ''إننا نعتقد أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم''. هذا ما نص عليه بيان رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة في الإعلان بشأن الألفية. لقد توصل قادة العالم إلى أن الفقر الذي يسود العالم هو من أكثر المشاكل التي يواجهها العالم في القرن الجديد إثارة للرعب، وهي المشكلة التي قرروا حلها ''بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي''. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ضمّنوا الإعلان بشأن الألفية سلسلة من الغايات الإنمائية الواضحة والتي يتعين تحقيقها في وقت معين، والتي تم بعد ذلك جمعها بوصفها الأهداف الإنمائية للألفية. وتتراوح الأهداف السبعة الأولى بين كبح جماح تفشي فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتوفير التعليم الابتدائي في العالم أجمع، مع الهدف الرئيسي لتخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويتضمن الهدف الثامن، وهو ''إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية''، مجموعة من الالتزامات من جانب الدول المتقدمة النمو لدعم هذه الجهود وذلك من خلال زيادة المعونة، وانتهاج نظام تجاري غير تمييزي، وتخفيف أعباء الديون.

٤٨ - وخلال ثلاث سنوات، ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية على تحويل إطار العمل من أجل تحقيق التنمية العالمية. وكمجموعة من الأهداف المشتركة القابلة للقياس والمعتمدة من قبل جميع الدول الأعضاء، وفرت هذه الأهداف أساسا غير مسبوق للشراكة بين البلدان

المتقدمة النمو والنامية، وقد اعتنقتها هيئات حكومية دولية أخرى، بما فيها الاتحاد الأفريقي ومجموعة الثمانية. كما أتاحت أيضا لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والشركاء الإنمائيين الآخرين أن ينسقوا أعمالهم وفقا لإطار مشترك وأن يحسنوا من تناسق وفعالية جميع الجهود التي يبذلونها على الصعيد القطري. وضمن منظومة الأمم المتحدة، قمنا أيضا بإطلاق ''حملة الأهداف الإنمائية للألفية'' من أجل التوعية بهذه الأهداف وحشد الدعم العالمي لها؛ وبعملية للإبلاغ الوطني عن التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف؛ وبمشروع الألفية الذي يجمع مئات من واضعي السياسات والممارسين والخبراء المنتمين إلى طائفة واسعة من المؤسسات والبلدان، من أجل بحث كيفية دفع عجلة التقدم والمحافظة على استمراريته.

٤٩ - وبينت الإنجازات السريعة التي تحققت في بعض المجالات أن الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كانت طموحة، فهي قابلة للتحقيق على الصعيد العالمي. وتحقيقها لا زال جاريا على الصعيد الوطني بالنسبة لجميع البلدان تقريبا، حتى وإن كانت درجة تحقيقها متباينة جدا في الوقت الحاضر، مع وجود اختلافات كبيرة حسب المناطق والبلدان، وحتى ضمن البلد الواحد. إن الدعم السياسي والمالي المتنامي لمجالات الأولوية الرئيسية خلال العام الماضي، ولا سيما لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز، يدل بوضوح على أن من الممكن حشد الموارد بسرعة فائقة في سبيل التصدي لتحديات عالمية معينة إن توفرت الإرادة السياسية لذلك. ومع ذلك، فمن الواضح أنه، في ضوء الظروف الحالية، قد لا تتمكن أجزاء من العالم من تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠١٥. ونظرا لأن الاقتصاد العالمي يعاني شيئا من الضعف، فإن مدى الدعم السياسي والمالي للمناطق الأقل حظا يقل كثيرا عن المستوى المطلوب لتلبية الأهداف. ولا تتمكن بلدان نامية عديدة من الوفاء بالتزاماتها الرئيسية، ولا سيما في مجال كالتجارة. فهناك بالتالي حاجة واضحة إلى أن يقوم القادة السياسيون باتخاذ إجراءات عاجلة خلال السنة القادمة لتفادي حدوث مزيد من التراجع وللتعجيل بتحقيق التقدم.

التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٥٠ - تعتبر الأهداف الإنمائية للألفية نتائج أكثر منها مدخلات. فالإعلان بشأن الألفية يعترف صراحة بأهمية عوامل غير مذكورة في الأهداف نفسها، مثل الحكم الرشيد، ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني، وأهمية ''العمل اللائق والمنتج'' وخاصة بالنسبة للشباب، في تحقيق قدر أكبر من التنمية. ومع ذلك، وفي حين لا تمثل هذه الأهداف بحد ذاتها رؤية إنمائية شاملة، فإنها تمثل مجموعة قابلة للقياس من معايير التنمية البشرية يمكن أن توفر مؤشرات واضحة عما إذا كان العالم في طريقه إلى بناء العولمة ''الشاملة للجميع والمنصفة'' التي دعا

إليها الإعلان. وكما يظهر من المرفق الإحصائي المفصل لهذا التقرير، لا يزال الرد على هذا السؤال غير واضح. فبالنسبة لكل هدف ثمة دلائل مشجعة على إحراز تقدم في بعض المجالات إلى جانب دلائل مقلقة على وجود ركود أو تراجع في مجالات أخرى. ويبين المرفق أيضا على أن قدرة البلدان على تقديم إحصاءات موثوقة لرصد الاتجاهات بحاجة إلى تعزيز شديد حتى توفر قياسات صحيحة لاحتياجاتها وإنجازاتها.

١ - الفقر المدقع والجوع

٥١ - يعتمد تحقيق التقدم بشأن معظم الأهداف الإنمائية للألفية اعتمادا كبيرا على النمو العادل. فتحقيق زيادة مستدامة وعلى نطاق واسع للدخل الفردي بنسبة ٣ في المائة سنويا هو الحد الأدنى المطلوب لانتشال الناس من الفقر بمعدل كاف للوفاء بهدف تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولكن النمو العالمي شهد هبوطا منذ اعتماد الإعلان بشأن الألفية، وتحملت البلدان النامية الوطأة العظمى لهذا التباطؤ. وبعد أن كان معدل الزيادة السنوية ٢,٨ في المائة في التسعينات، زادت النسبة المئوية لدخل الفرد في العالم النامي بمقدار ١,٦ في المائة سنويا فقط في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، مع حدوث انخفاض في المعدل في أمريكا اللاتينية بحوالي ١ في المائة خلال الفترة نفسها. أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي يمثل فيها تحقيق الأهداف أكبر تحد، تم تحقيق نمو في المعدل السنوي لدخل الفرد بلغ ٠,٧ في المائة فقط خلال السنوات الثلاث هذه. ولكن ما هو مشجع فعلا هو أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد عكست اتجاه الانخفاض الذي عرفته خلال التسعينيات. ويبدو أن معظمها تتمتع الآن بنمو سليم على المدى المتوسط الأجل.

٥٢ - ونظرا لأن ثلثي السكان الذين يكافحون من أجل العيش بما يعادل أقل من دولار واحد في اليوم، والبالغ عددهم ١,٢ مليار، يعيشون في آسيا، فإن فرص تخفيض نسبة الفقر المدقع في العالم إلى النصف يحددها بشكل رئيسي التقدم الذي تحرزه الصين والهند، وهما البلدان الأكثف سكانا في العالم. وبما أن البلدين يسيران في الاتجاه الصحيح، فهناك احتمال كبير أن يلتزم العالم بالموعد المحدد لعام ٢٠١٥. أما على الصعيد الوطني، فإن الصورة تدعو إلى قلق أكبر، فمن البلدان الـ ٦٧ التي توفرت بشأنها البيانات شهد ٣٧ بلدا ارتفاعا في معدلات الفقر في التسعينيات. ومع ذلك، لا يزال من الممكن بالنسبة لمعظم هذه البلدان أن تحقق الهدف. ومن المشجع على وجه الخصوص أن عددا لا بأس به من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، ومن بينها أوغندا والرأس الأخضر وموريشيوس وموزامبيق، قد سجلت نموا متواصلا للفرد يناهز ٣ في المائة.

٥٣ - وتظهر هذه الفروقات الإقليمية والوطنية أيضا بالنسبة للغايات الأخرى. ففي حين أحرزت معظم بلدان العالم تقدما كبيرا في مكافحة الجوع خلال التسعينيات، فمن غير المقبول أنه، خلال العقد نفسه، في حقبة شهدت فائضا عالميا في إنتاج الأغذية، يبقى شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن مرتفعا في آسيا، وحوالي ٥٠ في المائة في جنوب وسط آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكثيرا ما يكون ذلك نتيجة أسباب بنيوية، مثل السياسات الاقتصادية والزراعية الطويلة الأمد، وانخفاض موقع المرأة، وعدم الإنصاف الاجتماعي، وسوء الحكم، والصراعات المزمنة. وبسبب حالات نقص الغذاء التي حصلت في جنوبي وشرقي أفريقيا، من المتوقع أن تكون تلك الأرقام قد زادت خلال السنة الماضية، على الرغم من أنه أمكن تفادي حدوث أزمة إنسانية شاملة من خلال الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بقيادة برنامج الأغذية العالمي.

٢ - تعميم التعليم الابتدائي

٥٤ - لقد أحرز تقدم صوب هدف تعميم التعليم الابتدائي في جميع المناطق تقريبا، رغم أن الانخفاض المستمر الذي شهده معدل التسجيل المرتفع في شرقي آسيا منذ عام ١٩٩٠ يدعو إلى القلق، كما هو الحال بالنسبة للزيادة الطفيفة في المعدلات المنخفضة المزمنة للتسجيل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما يجعل من المحتمل أن تبقى تلك المنطقة، في مجملها، بعيدة جدا عن تحقيق الهدف. ومرة أخرى، تقدم بلدان عديدة أدلة حاسمة على ما يمكن أن تحققه في فترة زمنية قصيرة جدا عندما تمنح مسألة ما الأولوية ويقترن الالتزام بسياسات سديدة وموارد حقيقية. ففي التسعينيات، زادت بنن معدل التسجيل في المرحلة الابتدائية، وزادت مالي من معدل إكمال المرحلة الابتدائية بما يربو على ٢٠ في المائة. ورفعت موريتانيا من نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي من الثلثين إلى أكثر من ٩٠ في المائة خلال فترة سبع سنوات. كما أن ملاوي وأوغندا أحرزتا تقدما كبيرا خلال التسعينيات، كما فعلت كينيا في عام ٢٠٠٣. ولو أمكن تحقيق تقدم بهذا المستوى على صعيد المنطقة بأكملها فسيعتبر ذلك خطوة هائلة في الاتجاه الصحيح.

٣ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٥٥ - في حين أن الاتجاهات في المساواة بين الجنسين في التعليم والعمل تتحرك عموما في الاتجاه الصحيح، يظل تحقيق التحسن العام على أساس منخفض جدا بطيئا بصورة غير مقبولة في مجال التمكين السياسي. ويجري بحث هذه المسائل بتفصيل أكبر في الفصل الرابع.

٤ - وفيات الأطفال

٥٦ - من غير المقبول أنه، على الرغم من أوجه التقدم الواسعة في صحة الطفل في المناطق النامية منذ عام ١٩٩٠، يموت سنويا أطفال يقارب عددهم ١١ مليون طفل قبل سن الخامسة، حيث يكون ذلك غالبا نتيجة لأسباب من الممكن منعها أو علاجها. وفي بعض المناطق أحرز تقدم طيب صوب هدف تخفيض هذا المعدل بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥، إلا أنه لم يحدث تقدم يذكر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١، وفي جنوب وسط آسيا وغربها، كما هو الحال في أوقيانوسيا، لا يزال التقدم بطيئا أكثر مما ينبغي.

٥ - الصحة النفاسية

٥٧ - لا يسعنا بعد أن نقيس بشكل يعتمد عليه الاتجاهات في الوفيات النفاسية في البلدان النامية خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة. ويمكننا القول أن هناك في عدد قليل جدا من تلك البلدان مؤشرات على تقدم كافٍ لبلوغ هدف تخفيض المعدل بمقدار الثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥، وأن الفروق بين المناطق تظل هائلة. فالنساء أكثر عرضة بمقدار ١٧٥ مرَّة للموت أثناء الوضع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأكثر عرضة بمقدار ٢٠ إلى ٦٠ مرَّة للتعرض للمصير نفسه في آسيا (باستثناء شرق آسيا) وأوقيانوسيا من النساء في البلدان المتقدمة النمو.

٦ - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز) والملاريا وأمراض أخرى

٥٨ - لعل أكبر مصدر للقلق تمثل في عدم إحراز تقدم في عكس معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل. والإيدز الآن هو أكثر الأمراض فتكا في تاريخ البشرية. وكما ترد التفاصيل في تقريري عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (A/58/184)، خلف المرض بالفعل أثرا اجتماعيا واقتصاديا مدمرا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبمستوى أقل في منطقة البحر الكاريبي. ومعدلات الإصابة بالمرض في معظم بلدان جنوب وسط وجنوب شرق آسيا تقارن بالفعل على الأقل بالمعدلات في معظم الدول المتقدمة النمو التي شهدت انتشار المرض فيها قبل وقت أطول كثيرا، وهناك مؤشرات على أن المرض آخذ في الانتشار خارج الجيوب شديدة الخطر إلى السكان عموما. وربما كان معدل الإصابة بالملاريا آخذ في الارتفاع أيضا، حيث أن تزايد مقاومة العدوى

للأدوية المتاحة ومقاومة البعوض للمبيدات المتاحة يزيد صعوبة كل من العلاج والوقاية. وأفضل التقديرات المتاحة تشير إلى أن الإصابة بالسل في ازدياد.

٥٩ - إلا أن هنا أيضا يمكن تحقيق تحسن سريع إذا تعلمنا من الحالات التي تحقق فيها النجاح واستفدنا منها. وفي تايلند، على سبيل المثال، فإن حملة قوية للوقاية تنفذ منذ عام ١٩٩٠ نجحت إلى حد بعيد في احتواء المرض؛ وخفضت أوغندا معدلات الإصابة بالإيدز خلال ثمان سنوات متتالية في التسعينات؛ وقد تصبح زامبيا خلال فترة قصيرة البلد الأفريقي الثاني الذي خفض معدل انتشار المرض ليقل عن مستويات الأزمة. والسنغال وكمبوديا أيضا نجحتا في احتواء فيروس نقص المناعة البشرية. علاوة على ذلك، لدى البلدان فرصة تحقيق تقدم كبير في معدل الإصابة بالسل باعتماد برنامج للعلاج رخيص نسبيا وإن كان مطردا.

٦٠ - وتجد هذه الجهود الآن الدعم بتعبئة عالمية كبيرة تجمع بين الالتزامات الجديدة والدعوة والإجراءات السياسية في العديد من البلدان الأشد تضررا وحملة جديدة لزيادة الموارد الدولية بما يتناسب مع حجم التحدي. وقد جعلت هذه المسألة أعلى أولوياتي الشخصية، وبصفتي راعيا للصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا، قد تشجعت بزيادة الدعم لتلك الهيئة وللجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وجهات أخرى. كذلك تقوم مؤسسات خاصة على نحو متزايد بتقديم الدعم للبحث والعلاج والوقاية، في حين أن بعض شركات الأدوية تقدم الآن إمدادات بالأدوية بخصوم كبيرة في الأسعار، وهناك عدد متزايد من البلدان أصبح قادرا على توفير أدوية بديلة رخيصة لسكانها. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الالتزامات للصندوق العالمي تنقص كثيرا عن مبلغ الـ ٣ بلايين المطلوب في عام ٢٠٠٤ - ناهيك عن مبلغ الـ ٤,٥ بليون اللازم في عام ٢٠٠٥ - من الضروري أن يبذل المانحون جهدا جديدا لزيادة دعمهم لمواجهة هذا التحدي الفريد. وإذا عملنا الآن، لا يزال بوسعنا أن نأمل بشكل معقول في الوفاء بموعد عام ٢٠١٥ النهائي لوقف انتشار الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض الرئيسية والبدء في عكس اتجاه انتشارها. وإذا انتظرنا أكثر من ذلك، ستظل التكلفة تحسب بملايين الأرواح.

٧ - الاستدامة البيئية

٦١ - شهد هدف كفالة الاستدامة البيئية أيضا حالات نجاح وإخفاق. وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون أظهر فعالية الإجراءات المتعددة الأطراف المتضافرة، مما أسفر عن انخفاض كبير في الاستهلاك العالمي لمركبات الكلوروفلوروكربون، حيث جرى ذلك غالبا البلدان المتقدمة النمو (التي كانت في السابق المستهلكة الغالبة لتلك

الغازات). واستهلاك البلدان النامية لتلك الغازات انخفض أيضا بمقدار النصف منذ عام ١٩٩٥. بيد أن التقدم، في مجالات أخرى، كان غير مشجع بالقدر نفسه. وعلى سبيل المثال، كان انخفاض نسبة المساحات الأرضية التي تغطيها الغابات إحدى النتائج للنمو السكاني والتحول الحضري والطلب القوي على الأخشاب الصلبة جيدة النوعية. وفي المناطق النامية انخفضت تلك النسبة من ٢٨,١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. واستجابة لهذه التحديات، فإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢، حقق بعض النجاح في إعادة تركيز الاهتمام العالمي على هذه المسائل الحاسمة، في حين أنه ربط بوضوح أكبر بين الاستدامة البيئية وتخفيض الفقر. وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ تلزم الموقعين صراحة بالإدارة المسؤولة والمنصفة لموارد الأرض في إطار جهد أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتسلط الخطة الضوء أيضا على الدور الحاسم للقطاع الخاص والشراكات بين القطاعين الخاص والعام في مواجهة التحديات البيئية الرئيسية التي تتراوح بين حماية التنوع البيولوجي والطاقة المتجددة. والعديد من هذه الشراكات الآن توضع موضع التنفيذ لتوفر نماذج للعمل في المستقبل. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، وافقت لجنة التنمية المستدامة على الهياكل والعمليات من أجل تعزيز تنفيذ حصيلة مؤتمر القمة العالمي والشراكات قيد الاستعراض.

التقدم صوب تحقيق الهدف ٨: بناء شراكة عالمية من أجل التنمية

٦٢ - يتصل أهم عنصر في الهدف ٨ بالتجارة وتخفيف عبء الديون وتقديم العون. وبدون مبالغة يمكن القول بأن نجاح أهداف الأمم المتحدة للألفية يعتمد على مدى وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في هذه المجالات. وينبغي تشجيع تلك البلدان، بالعمل من خلال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو في غيرها من المنتديات، على وضع مواعيد نهائية محددة زمنيا للوفاء بتلك التعهدات مقارنة بهدف عام ٢٠١٥ للأهداف الإنمائية السبعة الأولى للألفية.

٦٣ - وفيما يتعلق بمسألة التجارة، اتخذت خطوة حاسمة صوب تحقيق الهدف رقم ٨ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بالاتفاقات المبرمة في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، حيث وضعت احتياجات البلدان النامية ومصالحها في صميم مفاوضات المنظمة. وتحقق بعض التقدم في مسائل حاسمة مثل الحصول على الأدوية والزراعة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، في المكسيك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن آلية للبلدان النامية التي لا يمكنها إنتاج أدوية بديلة رخيصة تعطيها الحق في استيرادها من البلدان القادرة على ذلك. ولا بد الآن من كفالة أن تجد

البلدان النامية الدعم الذي تحتاجه للاستفادة من الآليات المتفق عليها، حتى يتسنى إيصال الأدوية إلى الملايين الذين يعانون والذين يموتون.

٦٤ - وتحقيق تقدم في جدول الأعمال المتعلق بالتجارة وتلبية الاهتمامات الرئيسية للبلدان النامية خطوة لا غنى عنها وتمس الحاجة إليها لتحقيق المزيد من العدالة في العولمة. وفي عام ٢٠٠١، فإن كلا من الولايات المتحدة بقانونها للنمو والفرص في أفريقيا، والاتحاد الأوروبي بمبادرته المعنون ''أي شيء فيما عدا الأسلحة''، أقر بأهمية توسيع الفرص التجارية من أجل التنمية في أشد البلدان فقرا. بيد أن هناك ضرورة حيوية لاتفاق متعدد الأطراف أكثر شمولا. وعلى وجه التحديد، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتفق على تحقيق أوجه تحسن كبيرة في فرص الوصول إلى الأسواق بتخفيض التعرفات العالية والحواجز غير التعرفية التي تحتفظ بها حاليا إزاء العديد من صادرات البلدان النامية أو إزالة تلك التعرفات والحواجز، فضلا عن الإنهاء التدريجي للإعانات الزراعية التي تنفق عليها الآن سنويا أكثر من ٣٠٠ بليون دولار، مما يحرم المزارعين في البلدان الفقيرة من فرص المنافسة العادلة، سواء في الأسواق العالمية أو محليا.

٦٥ - وبدون اتفاق شامل من هذا النوع، لن تكون أمام البلدان النامية فرصة تذكر لتحقيق نمو اقتصادي أكبر.

٦٦ - وتحقق تقدم مستمر في مجال **تخفيف عبء الديون** خلال السنة الماضية. والآن بلغ ستة وعشرون بلدان نقطة القرار بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بيد أنه لم تبلغ نقطة الإكمال سوى ثمانية بلدان بحلول منتصف عام ٢٠٠٣، مقارنة بالهدف المتمثل في ١٩ بلدا. وتجربة أوغندا الإيجابية المتمثلة في استخدام عائدات تخفيف عبء الديون لتوسيع نطاق التعليم الابتدائي، مما يؤثر مباشرة وعلى نحو قابل للقياس في قدرة البلد على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، تظهر مدى أهمية الإسراع بهذه المبادرة وتوسيع نطاقها. وللأسف، أدت الانخفاضات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية إلى الحد من التقدم في مجال المبادرة في السنوات الأخيرة، مما أنشأ حاجة ''لتكملة'' إضافية، أي المزيد من تدابير تخفيف عبء الديون بعد نقطة الإكمال للإبقاء على نسبة الديون إلى الصادرات أقل من ١٥٠ في المائة. وثمة حاجة لمزيد من النظر في الديون بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والديون المستحقة للدائنين الثنائيين الذين لا ينتمون إلى نادي باريس، وإيجاد السبل لتسوية أزمات الديون في البلدان غير المؤهلة للاستفادة من المبادرة، حتى يتسنى تقاسم العبء على نحو أكثر إنصافا بين البلدان المدينة ودائنيها.

٦٧ - وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة **التمويل والمساعدة من أجل التنمية**، أحرز تقدم كبير في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢. وتوافق آراء مونتيري الذي اعتمد في المؤتمر استند إلى إعلان الألفية ووضع صراحة إطارا جديدا من الالتزامات المتبادلة والمساءلة المتبادلة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وأكد التوافق من جديد قبول البلدان النامية الكامل بمسؤوليتها عن تنميتها، في حين شدد على الأهمية الحاسمة للدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو.

٦٨ - وفي إطار الالتزامات المعلنة في مونتيري، اتفقت جميع الأطراف على أهمية ''تبني'' البلدان النامية لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وبالنسبة للبلدان النامية، تشمل هذه الاستراتيجيات ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تمثل أساس المساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمانحين الآخرين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. والأهداف الإنمائية للألفية المصممة خصيصا يمكن أن تمثل الأهداف الإنمائية الأبعد مدى لخطط العمل القصيرة المدى هذه. وستظل الموارد المحلية القوة الدافعة الرئيسية من أجل التنمية. وحكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ينبغي لها بالتالي أن تكفل استخدامها بفعالية. ولهذه الغاية، ستحتاج بلدان نامية عديدة إلى تحسين هياكل الحكم والإدارة العامة فيها.

٦٩ - إلا أنه، كما خلص الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية الذي ألفته تحت قيادة إرنستو سيديبو، رئيس المكسيك السابق، في تقريره (انظر A/55/1000، المرفق)، حتى مع افتراض قيام البلدان النامية باتباع سياسات سليمة واستخدام مواردها المحلية إلى أقصى حد، من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى ٥٠ بليون دولار إضافية من المساعدات، على الأقل، للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

٧٠ - وعقب المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، بدأت المساعدات الإنمائية الرسمية ترتفع مرة أخرى في عام ٢٠٠٢، بعد قرابة العقد من الانخفاض. وتظهر حسابات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعهدات معلنة بـ ١٦ بليون دولار إضافية بحلول عام ٢٠٠٦. إضافة إلى ذلك، قدمت مقترحات مشجعة لزيادة الرصيد البالغ ٥٠ بليون دولار - خاصة من المرفق الدولي للتمويل، حيث تستحق نظرا جادا. وللأسف، فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي وضغوط الميزانية الداخلية قادا بالفعل بعض الحكومات إلى البدء في التراجع عن تعهداتها، وهو تحول من شأنه أن يضر بشكل بالغ باحتمالات الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. ولا يتعين على المانحين بذل قصارى الجهود للوفاء بالتزاماتهم القائمة وحسب، بل ينبغي أيضا زيادة العون حتى بلوغ مستوى ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي،

بالنسبة لمن لم يبلغوا بعد تلك النسبة، حيث أن تلك النسبة تم التأكيد عليها من جديد، في مونتيري وجوهانسبرغ على السواء، بوصفها المستوى المرغوب من المساعدة الدولية من البلدان الثرية. وحتى مضاعفة تدفقات العون الحالية لن ترفع مستوى جملة المساعدة المقدمة من المانحين إلا لحوالي ٠,٤٤ من الدخل القومي الإجمالي – مما يعيد المستوى تقريبا إلى مستوى الستينات.

٧١ – وعلى نطاق أوسع، يعتمد النجاح في جميع هذه الجهود على الالتزام الوارد في الإعلان بتحقيق ''الحكم الرشيد على الصعيد الدولي''. وفي هذا السياق، من المسائل التي تظل تدعو الى القلق الشديد عدم إعطاء البلدان النامية سلطة كافية في عملية اتخاذ القرار في العديد من المنظمات الدولية الرئيسية – ليس في الأمم المتحدة وحسب بل أيضا في منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وما لم تتمتع البلدان النامية بمزيد من الوصول إلى المؤسسات التي تؤثر سياساتها بصورة عميقة على حياة مواطنيها، وبصوت مسموع فيها – ويرى الجمهور العام أنها تتمتع بذلك، سيستمر تزايد العداء العام للعولمة الذي اتضح في أعمال الاحتجاج الدولية المتكررة منذ الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

الخلاصة

٧٢ – للمرة الأولى في تاريخ البشرية، لدينا الموارد والمعرفة والدراية الفنية اللازمة للقضاء على الفقر البشري – وللقيام بذلك في أثناء حياة طفل عند اعتماد إعلان الألفية. وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، التي تمثل جزءا أساسيا من الإعلان، سيمثل خطوة حاسمة صوب تحقيق تلك الغاية. وبالتالي فإن الأهداف تمثل أفضل أمل لفقراء العالم. ومن الممكن تحقيقها إذا نجحنا، خلال الـ ١٢ سنة التي تفصلنا عن عام ٢٠١٥، في المحافظة على الزخم الذي تولد خلال السنوات الثلاث الأوائل من القرن الجديد وفي زيادة ذلك الزخم.

رابعا – حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد

٧٣ – ليس من المرجح تحقيق أي من التعهدات التي تم تناولها في الفصول السابقة من هذا التقرير ما لم يرتكز الجهد الرامي إلى تحقيقها ارتكازا ثابتا، على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء، إلى القيم المشتركة التي أكدها من جديد إعلان الألفية، ألا وهي: الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة، والمسؤولية المشتركة. ويضفي ذلك أهمية خاصة على التعهدات المعلنة في الفصل الخامس من الإعلان، والتي تتصل بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد.

٧٤ - وفي هذه المجالات، شهد المناخ العالمي تغيرا كبيرا نتيجة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما أعقبها. ففي ذلك اليوم، حُرم آلاف الناس بوحشية من أكثر حقوق الإنسان أساسية، وهو الحق في الحياة، بعمل إرهابي متعمد سماه العديدون جريمة ضد الإنسانية. وأعرب ذلك الفعل الفظيع عن حالة ذهنية لا يعود فيها لحقوق الإنسان أي معنى لمن يكونون على استعداد لاستخدام أي وسيلة، مهما كانت بشعة أو قاسية أو مدمرة، لتحقيق أهدافهم السياسية.

٧٥ - والكفاح ضد الإرهاب قد يكون له أثر ثانوي هام جدا، وهو: في الكفاح ضد الإرهاب، هناك خطر التضحية بالكثير جدا في مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد. وكثيرا جدا ما يكون التسامح الضحية الأولى ''للحرب على الإرهاب'' التي ينظر إليها على نطاق واسع، خاصة من جانب المسلمين، على أنها حرب على الإسلام. والمضي في ذلك الدرب سيحقق للإرهابيين نصرا ما كانوا ليحلموا به.

٧٦ - وليس هناك عذر للإرهاب، إلا أنه كثيرا ما يتغذى على الإحساس بالاغتراب واليأس. وإذا ما أُعطي الناس في كل مكان أملا حقيقيا في تحقيق احترام الذات وحياة كريمة بالسبل السلمية، سيستعصي تجنيد الإرهابيين وسيقل التعاطف معهم ودعمهم من المجتمع عموما. وزيادة احترام حقوق الإنسان، إلى جانب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ستؤدي، على المدى البعيد، إلى إيجاد أكثر سبل الوقاية فعالية ضد الإرهاب. وقمع الاختلاف السلمي لا يمثل على الإطلاق وسيلة فعالة لكي تقوي الدول أنفسها، نظرا لأن الدول القوية حقا تستمد قوتها من قبول المحكومين بها بمحض إرادتهم.

الحماية الدولية لحقوق الإنسان

٧٧ - ومن الناحية الإيجابية، شهدت الشهور الـ ١٢ الأخيرة تقدما متسارعا نحو التصديق العالمي على ست معاهدات رئيسية من معاهدات حقوق الإنسان. وقد دخلت الآن المعاهدة السابعة، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم - حيز النفاذ، وتعد معلما هاما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، الذي يسمح بإجراء تفتيش على السجون، يعكس استمرار عزم المجتمع الدولي على زيادة الحماية في هذا المجال. ويعد تنصيب القضاة والمدعين العامين في المحكمة الجنائية الدولية خطوة هامة أخرى نحو عدم الإفلات من العقاب لارتكاب أفظع انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر - بفضل نظام روما الأساسي، الذي جعل هذه أول محكمة دولية ذات قواعد محددة من أجل إقامة توازن عادل بين النساء والرجال - إذ فإن سبعة من القضاة هم من النساء.

٧٨ - وفي منظومة الأمم المتحدة، قام كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيادة مساعدتهما إلى الدول التي تطلب المساعدة المتعلقة بتعزيز الحكم السليم وتدعيم نظم حماية حقوق الإنسان الوطنية. وقد ساعدت عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في تهيئة بيئة مواتية أكثر لجهود السلام والتنمية في المجتمعات الخارجة من الصراعات. وقد بدأ الشروع في مثل هذه الأعمال في الآونة الأخيرة في العراق وكوت ديفوار. وواصلت لجنة حقوق الإنسان من جانبها عملية إعادة النظر في أساليب عملها وتعزيزها التي بدأت في عام ١٩٩٩. ويؤمل أن تتوج هذه العملية قريباً باتخاذ تدابير ملموسة، تهدف إلى التقليل من مستوى التسييس داخل اللجنة. وثمة حاجة ماسة لاتخاذ مثل هذه التدابير. ففي السنة الماضية، أدت الانقسامات والنزاعات إلى إضعاف سلطة اللجنة، وكُتم صوتها في المناقشات الكبيرة حول حقوق الإنسان. وينبغي للدول الأعضاء أن تقدر أن العضوية في اللجنة تنطوي على مسؤوليات، فضلاً عن امتيازات.

٧٩ - وفي غضون ذلك، ففي الممارسة الفعلية للترويج للديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، ''فضلاً عن احترام كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية''، حسب تعبير إعلان الألفية، يضطر المرء للاعتراف بوجود فجوات هائلة يجب رأبها.

حقوق المرأة

٨٠ - لا تزال المرأة، على نحو خاص، تواجه درجات متفاوتة من التمييز في جميع بقاع العالم تقريبا. ولا يوجد ثمة مكان في العالم تقريبا منحت فيه حقوق المرأة الأولوية التي تستحقها، مما أسفر - في جملة أمور - عن عدم تمكن المرأة من تأدية دورها الحيوي في مساعدة مجتمعها في إقامة السلم والتصدي للمشاق والمصاعب. وأفضل شيء يمكن للمرء أن يذكره هو تزايد الوعي العالمي بالقضايا التي تؤثر على حقوق المرأة. رغم أحراز تقدم ضئيل على الصعيد القطري، وفي العديد من الحالات، فإنه حتى الحقوق التي أنجزت لا تزال مهددة.

٨١ - ورغم الاعتراف الحالي الواسع بتأثير الحرب ونتائجها على النساء والفتيات، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي، وبالحاجة إلى إشراك المرأة في عملية بناء السلام، لا يزال الاغتصاب والعنف الجنسي يُستخدمان كسلاح من أسلحة الحرب، ولا تزال المرأة تستبعد من جميع مفاوضات السلام تقريباً. وبالفعل، ففي صراعات اليوم، بدأت تصبح النساء والفتيات في غالب الأحيان أهدافاً مباشرة على نحو متزايد. ومن الجلي، فإن هذا

التأثير التفاضلي للصراع على النساء والفتيات يدعو إلى استجابات أكثر فاعلية من المجتمع الدولي. وتدعو الحاجة إلى عمل الكثير لجعل المشاركين في الصراعات يدركون القوانين الدولية ذات الصلة ومعاقبة الذين ينتهكونها. ولنفس السبب، يجب التشديد بشكل أكبر على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في جهود إعادة البناء وبناء السلام، بغية إقامة مجتمعات تتسم بمزيد من المساواة والاستدامة.

٨٢ - ويعد انتشار ممارسة الاتجار بالنساء والفتيات على نحو متزايد، أحد أسرع أنماط تزايد الجريمة المنظمة، أحد مجالات القلق الشديد. إذ يقدر أنه يتم الإتجار بما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ شخص سنويا لاستغلالهم جنسيا. ويخضع العديد من الضحايا إلى أعمال العنف. ومن الواضح فإن هذا يعتبر أحد التحديات التي تواجه حقوق الإنسان الرئيسية بالنسبة للألفية الجديدة. ويجب على الاستراتيجيات لمواجهتها أن تتطرق إلى العوامل العديدة التي توطد حالياً بيئة مواتية للإتجار، بما في ذلك العنف القائم على الجنسانية، والممارسات الثقافية والبنى الاجتماعية التي تعزز الطلب على جسد النساء والأطفال وجعله سلعة تجارية، وحرمان المرأة من مركز متساوٍ للحصول على الممتلكات والحصول على استقلالها الاقتصادي.

٨٣ - وتتمثل أولى أولويات هذه الاستراتيجيات، في إحدى الفوائد العديدة التي يمكن جنيها من إدماج المرأة إدماجا تاما في عملية اتخاذ القرار السياسي والحكم. وكما هي عليه الأمور الآن، لا تزال المرأة في العديد من بقاع العالم مستبعدة من اتخاذ القرار على جميع مستويات الحكومة، أو أنها تمنح تمثيلا رمزيا فقط. ولا تشغل حالياً سوى ١٢ امرأة منصب رئيسة دولة أو حكومة منتخبة، وتشغل خمس نساء منصب نائب للرئيس، وتوجد أربع نساء من قادة المعارضة الرئيسية في بلدانهن. وتبلغ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية ١٥,١ في المائة، تشكل زيادة صغيرة قدرها ٠,٦ في المائة منذ ٢٠٠٢، وزيادة تقل عن ٢ في المائة منذ عام ١٩٩٠. إن هذا الرقم الإجمالي يغلف تباينات إقليمية ودون إقليمية واسعة - من ٤٠ في المائة في بلدان الشمال الأوروبي إل ٥,٦ في المائة في غربي آسيا. وتوجد بيانات منتظمة قليلة عن تمثيل المرأة في المستويات الحكومية الأدنى وفي هيئات اتخاذ القرار الاقتصادية، إلا أن الأدلة القائمة على السماع تبدي أن الحالة هناك ليست أفضل بكثير. وعلى جميع الأصعدة، ثمة حاجة إلى تقديم دعم محدد لكفالة تمكن المرأة من المشاركة على نحو فعالّ.

الديمقراطية

٨٤ - رغم أن الديمقراطية وحقوق الإنسان مفهومان متميزان، إلا أنهما مترابطان ترابطا وثيقا. وبما أن الديمقراطية هي أحد حقوق الإنسان بحد ذاتها، فهي ترد في المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلا أنها لا تؤدي وظيفتها على أكمل وجه إلا عندما تُحترم حقوق الإنسان الأخرى. لذلك فليس من المستغرب أن قبول الديمقراطية في أنحاء العالم كمعيار يتماشى تقريباً مع القبول الأوسع لمعايير حقوق الإنسان العالمية خلال العقد الذي أعقب الحرب الباردة. غير أن عملية التحول إلى الديمقراطية صاحبها في العديد من البلدان مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة.

٨٥ - وتظهر التجربة الأخيرة في عدة بلدان أنه يمكن أن تتعرض العمليات الديمقراطية إلى انتكاسات، عندما تخفق الديمقراطيات في تحقيق تطلعات مواطنيها، ولا سيما في تحقيق التنمية والتخفيف من وطأة الفقر. ويمكن أن تنشأ توترات عن هذه الحالات تفضي في بعض الأحيان إلى حدوث صراعات مسلحة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك بلدان تواجه فيها الديمقراطية مقاومة قوية، رغم أنه من الواضح أن أغلبية شعوبها ترغب في التغيير. ويمكنني أن أستحضر كمثال على ذلك زمبابوي وميانمار.

٨٦ - ومع أن الديمقراطية تنشأ محلياً بشكل رئيسي، يمكنها أن تستفيد من المساعدة الدولية. إذ يمكن للمجتمع الدولي أن يستجيب للاحتياجات الخاصة لعمليات الدمقرطة في حالات ما بعد الصراعات، حيث اكتسبت الأمم المتحدة خبرة ثرية، وظروف سياسية هشة أخرى. ويمكنها أيضاً أن توفر المساعدة في إجراء انتخابات، حيث قامت الأمم المتحدة بذلك على مدى السنوات في ٨٩ بلداً ويتوقع أن تقوم بذلك في بلدان أخرى، بما فيها أفغانستان والعراق.

الاستنتاج

٨٧ - إن حقوق الإنسان هي مبادئ عالمية، إلا أنه رغم أهمية هذه المبادئ، فهي لا تنفذ نفسها بنفسها. فالحكم السليم، والمؤسسات الفعالة، والموارد المادية الكافية والدعم الدولي هي التي تحدث عادة الفرق بين التطلعات النبيلة والتحقيق الفعال.

٨٨ - وتخفق العديد من البلدان في مواجهة تحديات الفقر، والصراعات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لعدم توفر حكم قوي وخلاق. إلا أنه في بعض البلدان، ولا سيما في أفريقيا، أخفقت الجهود الرامية إلى تحسين الحكم، بسبب فناء جيل كامل عن طريق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإن استمرار عدم المساواة من شأنه أن يفاقم جميع هذه المشاكل ويحد من الجهود الرامية إلى إيجاد حلول. وأخذ الإقرار بدور عدم المساواة بين

الجنسين في استمرار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية يزداد في المناقشات المتعلقة بالسياسات العالمية والوطنية، كما هو شأن أهمية تمكين المرأة إذا أريد إنجاح الجهود الرامية إلى وقف انتشاره. إلا أنه يتعين على الحكومات أن تترجم هذا الإقرار إلى التزام بتقديم موارد كافية أو تنفيذ فعال.

٨٩ - ويكاد يكون من البديهي الآن أن الانتخابات ليست أحداثا منفصلة، بل جزءا من عملية شاملة، وأنه يجب أن تترسخ الديمقراطية المستدامة في مؤسسات مستقرة وفي مجتمع مدني قوي، حيث تتم حماية حقوق الأقليات وحقوق الأكثرية عن طريق سيادة القانون. بل وقد يعكر صفو العمليات الديمقراطية ظاهرياً في معظم الأحيان، المشاركة العامة المحدودة، أو توفر معلومات محدودة أو متلاعب فيها، أو وسائط إعلام تخضع للسيطرة أو المراقبة.

٩٠ - وينبغي ألا يغيب عن البال - رغم أن الوضع في العراق قد يذكرنا الآن - أنه لكي تكون ذات مغزى وفعالة، يجب اعتماد حقوق الإنسان، والحكم السليم والديمقراطية كما هي من قبل شعب المجتمع المعني. ويجب أن تتفاعل داخل كل بلد. إلا أنه بوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدما الدعم والمساعدة في تهيئة الظروف لتحقيق النجاح. وفي بعض الحالات، قد يكون دور المساهمات الدولية هذه حاسماً.

خامسا - الاستنتاج: تدعيم المؤسسات المتعددة الأطراف

٩١ - تتكرر في هذا التقرير مقولة إنه الحاجة تدعو إلى وجود تضامن ومسؤولية دوليتين أقوى، مع احترام أكبر للقرارات التي يتم التوصل إليها جماعياً وعزم أشد لوضعها موضع التنفيذ. والسؤال الذي لا بد أن يطرح نفسه هو فيما إذا كان يكفي حث الدول والأفراد على اتخاذ مواقف أكثر اطلاعاً وبذل جهود أكبر، أم أن هناك حاجة أيضاً إلى إجراء إصلاحات كبيرة لمؤسساتنا الدولية. وأرى أنه يجب على الدول الأعضاء أن تمعن النظر على الأقل في ''تركيبة'' المؤسسات الدولية الحالية وأن تسأل نفسها فيما إذا كانت تكفي للاضطلاع بالمهام المطروحة أمامنا.

٩٢ - إن الجمعية العامة تدرك تماماً الجهود التي أبذلها منذ عام ١٩٩٧ لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية، كمنظمة، في الاضطلاع بالمهام المنوطة بها من قبل أعضاءها، وأن تأقلم هياكلها الداخلية وثقافتها مع التوقعات والتحديات الجديدة. وبفضل دعم الدول الأعضاء، فإني أعتقد أن هذه الإصلاحات لم تذهب سدى. إذ أن الأمم المتحدة تقف في مقدمة المعركة للقضاء على الفقر ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أدى تنفيذ تقرير

الإبراهيمي إلى تحسين قدرتنا على نشر وإدارة حفظ السلام وعمليات بناء السلام، وقد تجاوبت المنظمة جيداً، بشكل عام، إزاء التحديات غير المتوقعة في كوسوفو، وتيمور – ليشتي، وسيرا ليون وأفغانستان. وبشكل عام، فإن النظام يظهر تماسكاً أكبر، وتعمل عناصره المتباينة معا على نحو أفضل. وقد أقيمت شراكات مثمرة مع طائفة واسعة من الأطراف من غير الدول. وباختصار، فإن الأمم المتحدة تتطور مع الزمن. فقد أصبحت أكثر فعالية، وأكثر شفافية وأكثر إبداعية.

٩٣ – وفي السنة الماضية، عرضت على الجمعية العامة مجموعة ثانية من الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح، التي حظيت، ويسعدني أن أقول ذلك، بموافقة عامة. وإني أرى أنه يجب علينا الآن أن نتجاوز هذه التغييرات المفيدة، لكن الإدارية من حيث الجوهر، وطرح مزيد من الأسئلة الأساسية، لا عن الطريقة التي تنفذ فيها القرارات فقط، بل عن كفاية أو فعالية الهيئات التي من مهمتها أخذ هذه القرارات.

٩٤ – يجب ألا نخجل أو نُحرج من طرح مثل هذه الأسئلة. فالمنظمة التي بدأت بـ ٥١ عضوا، أصبحت تضم الآن ١٩١ عضوا. وسيكون من المستغرب إن لم تكن هذه الزيادة، التي تحظى بالترحيب، وخاصة لأنها تعكس تحرر العالم النامي، قد أحدثت ضغطاً على الجهاز، وتتطلب منا أن نفكر بوسائل لأقلمتها وتحسينها.

٩٥ – وفي الجمعية العامة، حيث يتم تمثيل جميع الدول على أساس المساواة في السيادة، فإن مجرد عددها ساعد في إصدار جدول أعمال مفعم بالبنود التي إما أن تتداخل أو تكون ذات اهتمام لعدد قليل من الدول فقط. وتؤدي المناقشات المكررة والعقيمة إلى عدم إدراج البنود ذات الأهمية الحقة. وفي غالب الأحيان لا يمكن التوصل إلا إلى قرارات تقوم على أساس أدنى قاسم مشترك، وما أن يتم التوصل إليها فهي تحظى باهتمام قليل أو لا تحظى بأي اهتمام وراء حدود قاعة الجمعية العامة.

٩٦ – أما في مجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية، فإن المشكلة تكاد تكون عكس ذلك: إذ يمكن التوصل إلى قرارات، وقد يكون لها في بعض الحالات تأثير حاسم على الأحداث في العالم الواقعي. إلا أن هذه القرارات بدأت تعوزها الشرعية على نحو متزايد في عيون العالم النامي، الذي يشعر أن آراءه واهتماماته ليست ممثلة تمثيلاً كافياً في صفوف متخذي القرار. وأن تكوين مجلس الأمن – الذي لم يتغير في جوهره منذ عام ١٩٤٥ – يبدو أنه مخالف للحقائق الجغرافية للقرن الحادي والعشرين.

٩٧ – وإني أعتقد أن هذه التحديات ليست منيعة، إلا أنه قد تكون هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية إذا أريد التغلب عليها. وقد عينت للتو فريقاً رفيع المستوى لاستعراض

مجال العلاقات بأكملها بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني العالمي. ويجب أن يكون النظير الرئيسي إجراء استعراض للهيئات الرئيسية للمنظمة نفسها – فعاليتها، تماسكها، وتوازن الأدوار والمسؤوليات فيما بينها. ويجب تعزيز الجمعية العامة؛ وينبغي إعادة التفكير في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي – وبالفعل دور الأمم المتحدة ككل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقتها بمؤسسات بريتون وودز – وتنشيطه؛ ويجب استعراض دور مجلس الوصاية في ضوء الأنماط الجديدة من المسؤوليات التي أناطتها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في السنوات الأخيرة؛ ويجب إصلاح مجلس الأمن بطريقة تمكنه من مواجهة الطبيعة المتغيرة للصراعات، والتحديات الجديدة للسلم والأمن التي وصفتها.

٩٨ – وتجري مناقشة هذه الإصلاحات منذ سنوات عديدة. وأعتقد أنه لا يمكننا أن نؤخرها أكثر من ذلك. وأقترح أن تنظر كل دولة عضو في التوصل إلى اتفاق سريع بشأنها باعتبارها من أولى أولويات المصلحة الوطنية.

٩٩ – ويسرني أن الجمعية العامة قد قررت أن تستعرض في عام ٢٠٠٥، التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية، على أساس تقرير شامل يقدمه الأمين العام؛ وإني إذ أرحب، بشكل خاص، ملاحظتها الواردة في الفقرة الأخيرة من قرارها ٥٧/٢٧٠ الذي اعتمد مؤخراً، بوجود مجال لجعل هذا الاستعراض ''حدثاً رئيسيا''. وقد ترغب الدول الأعضاء في اعتبار ذلك التاريخ موعداً نهائياً للتوصل إلى اتفاق بشأن التغييرات التي يلزم إدخالها على مؤسساتنا الدولية، إذا قيض لها أن تواجه التحديات الجديدة الواردة في هذا التقرير.

مرفق

الأهداف الإنمائية للألفية: الغايات والمؤشرات

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية ١: التخفيض بالنصف بين سنتي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ من عدد من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد

١ - نسبة من تقل قدرتهم الشرائية عن دولار واحد يوميا [أ] [ب]

	النسبة المئوية	
	١٩٩٠	١٩٩٩
جميع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل	٢٩,٦	٢٣,٢
البلدان المارة بمرحلة انتقالية في أوروبا	١,٢	٣,٨
شمال أفريقيا	٢,٤	١,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٧,٤	٤٩,٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١,٠	١١,١
شرق آسيا وأوقيانوسيا	٣٢,٩	١٧,٨
جنوب وسط آسيا	٤١,٢	٣٢,٦
جنوب شرق آسيا	٢٣,٦	١١,٠
غربي آسيا	٢.٢	٧,٥

٢ - فجوة الفقر

أورد مرفق تقرير الأمين العام السنوي السابق (A/57/270) تقديرات البنك الدولي على أساس البيانات القطرية المتاحة آنذاك. ولا توجد إلى حد الآن تقديرات أحدث لتلك المؤشرات يمكن استعمالها في هذا التقرير.

٣ - نصيب أفقر خُمس السكان في الاستهلاك القومي

أورد مرفق تقرير الأمين العام السنوي السابق (A/57/270) تقديرات البنك الدولي على أساس البيانات القطرية المتاحة آنذاك. ولا توجد إلى حد الآن تقديرات أحدث لتلك المؤشرات يمكن استعمالها في هذا التقرير.

الغاية ٢: التخفيض بالنصف بين سنتي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ من نسبة من يعانون من الجوع

٤ — الأطفال دون الخامسة الذين يقلهم وزنهم عن الوزن الطبيعي [ب]

	النسبة المئوية	
	١٩٩٠	٢٠٠٠
البلدان النامية	٣٣	٢٨
شمال أفريقيا	١٠	٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٠	٣١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١	٨
شرقي آسيا	١٩	١١
جنوب وسط آسيا	٥٣	٤٧
جنوب شرقي آسيا	٣٨	٢٩
غربي آسيا	١٤	١٨

٥ – نسبة من يقل استهلاكهم من الطاقة الغذائية عن الحد الأدنى [ب]

	النسبة المئوية	
	١٩٩٠	٢٠٠٠
شمال أفريقيا	٥	٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٥	٣٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣	١١
شرقي آسيا	١٦	١٠
جنوب وسط آسيا	٢٥	٢٤
جنوب شرقي آسيا	١٧	١٢
غربي آسيا	٧	١٠
أقيانوسيا	٢٥	٢٧
أقل البلدان نموا	٣٧	٣٨
البلدان النامية غير الساحلية	غير متوفر	٣٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٥	٢٥

الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية ٣: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، ذكورا وإناثا، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥

٦ - صافي معدل القيد بالمدارس الابتدائية [ب]

	عدد المقيدين بالمدارس الابتدائية من بين كل ١٠٠ طفل بلغوا سن القيد	
	١٩٩١/١٩٩٠	٢٠٠١/٢٠٠٠
العالم	٨١,٩	٨٣,٦
المناطق المتقدمة النمو	٩٤,٩	٩٥,٦
البلدان المارة بمرحلة انتقالية	٨٨,٢	٩٠,٦
المناطق النامية	٧٩,٨	٨٢,١
شمال أفريقيا	٨٢,٦	٩١,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٤,٥	٥٧,٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٦,٩	٩٦,٦
شرقي آسيا	٩٧,٧	٩٣,٥
جنوب وسط آسيا	٧٣,١	٧٩,٢
جنوب شرقي آسيا	٩٢,٦	٩١,٥
غربي آسيا	٨١,٨	٨٥,١
أوقيانوسيا	٧٦,٠	٨٢,٩
البلدان النامية غير الساحلية	٥٣,٦	٦٠,٥

٧ - التلاميذ الذين يبدأون الصف الدراسي الأول ويبلغون الصف الخامس

نظرا لمحدودية البيانات المتاحة على الصعيد القطري، لا يمكن وضع تقديرات موثوق بها لهذه السلسلة من البيانات على الصعيد الإقليمي.

٨ - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ١٥ إلى ٢٤ سنة [ب]

	النسبة المئوية	
	١٩٩٠	٢٠٠٠
العالم	٨٤,٢	٨٦,٨
المناطق المتقدمة النمو	٩٩,٦	٩٩,٧
المناطق النامية	٨١,١	٨٤,٤
شمال أفريقيا	٦٦,٣	٧٦,١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٦٦,٥	٧٦,٤
أمريكا اللاتينية	٩٣,٤	٩٥,٧
منطقة البحر الكاريبي	٨٦,١	٨٧,١
شرقي آسيا	٩٥,٤	٩٧,٧
جنوب وسط آسيا	٦٣,٠	٧٠,٨
جنوب شرقي آسيا	٩٤,٣	٩٦,٣
غربي آسيا	٨١,٦	٨٥,٩
أوقيانوسيا	٧٧,٣	٨٢,٠
أقل البلدان نموا	٥٤,٤	٦٣,٦
البلدان النامية غير الساحلية	٦٥,٨	٧٢,٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٨٥,٠	٨٥,٦

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية ٤: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول سنة ٢٠٠٥، وفي جميع مستويات التعليم في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠١٥

٩ - نسبة الفتيات إلى الصبيان في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

المستوى الابتدائي[ب]

	نسبة الفتيات إلى الصبيان	
	١٩٩١/١٩٩٠	٢٠٠١/٢٠٠٠
المناطق المتقدمة النمو	٠,٩٥	٠,٩٥
المناطق النامية	٠,٨٣	٠,٨٧
شمال أفريقيا	٠,٧٩	٠,٨٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٨٢	٠,٨٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٩٥	٠,٩٤
شرقي آسيا	٠,٨٦	٠,٩٢
جنوب وسط آسيا	٠,٧٢	٠,٧٩
جنوب شرق آسيا	٠,٩٤	٠,٩٤
غربي آسيا	٠,٨٢	٠,٨٥
أوقيانوسيا	٠,٨٤	٠,٨٥

التعليم الثانوي[ج]

	نسبة الفتيات إلى الصبيان	
	١٩٩٠	١٩٩٨
المناطق المتقدمة النمو	٠,٩٨	٠,٩٩
المناطق النامية	٠,٧٢	٠,٨٢
شمال أفريقيا	٠,٧٦	٠,٩٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٧٥	٠,٨٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١,٠٦	١,٠٦
شرقي آسيا	٠,٧٣	٠,٨٢
جنوب وسط آسيا	٠,٥٩	٠,٦٨
جنوب شرقي آسيا	٠,٨٧	٠,٩٣
غربي آسيا	٠,٦٩	٠,٧٤
أوقيانوسيا	١,٠٠	٠,٩٤

التعليم العالي[ج]

	نسبة الفتيات إلى الصبيان	
	١٩٩٠	١٩٩٨
المناطق المتقدمة النمو	١,٠٥	١,١٢
المناطق النامية	٠,٦٦	٠,٧٥
شمال أفريقيا	٠,٥٢	٠,٧٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٤٧	٠,٦٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٩٤	١,٠٢
شرقي آسيا	٠,٤٩	٠,٥١
جنوب وسط آسيا	٠,٥٤	٠,٥٨
جنوب شرق آسيا	٠,٨٢	١,١١
غربي آسيا	٠,٦٦	١,١٠
أوقيانوسيا	٠,٨٢	٠,٦٣

١٠ - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء، مقارنة بمعدلاته لدى الرجال (١٥ إلى ٢٤ سنة)

	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إناث/ذكور	
	١٩٩٠	٢٠٠٠
المناطق المتقدمة النمو	١,٠٠	١,٠٠
المناطق النامية	٠,٨٩	٠,٩١
شمال أفريقيا	٠,٧٣	٠,٨٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٧٩	٠,٨٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١,٠٠	١,٠١
شرقي آسيا	٠,٩٦	٠,٩٨
جنوب وسط آسيا	٠,٧٤	٠,٨٠
جنوب شرقي آسيا	٠,٩٧	٠,٩٩
غربي آسيا	٠,٨٣	٠,٨٨
أوقيانوسيا	٠,٩٠	٠,٩٣
أقل البلدان نموا	٠,٧٠	٠,٧٨
البلدان النامية غير الساحلية	٠,٨٠	٠,٨٥
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٠,٩٩	٠,٩٩

١١ - نصيب المرأة من العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي[ب][ج]

	النسبة المئوية	
	١٩٩٠	٢٠٠١
المناطق المتقدمة النمو	٤١,٦	٤٤,٠
البلدان المارة بمرحلة انتقال	٤٨,٩	٤٨,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٨,٩	٢٨,٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٥,١	٢١,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٨,٠	٤٢,٤
آسيا والمحيط الهادئ	٢٩,٣	٣١,١

١٢ - عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات الوطنية

	النسبة المئوية		
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٣
العالم	١٣,٢	١٣,٥	١٥,١
المناطق المتقدمة النمو	١٦,٢	١٦,٧	١٨,٦
بلدان الشمال الأوروبي	٣٣,٩	٣٨,٩	٣٩.٩
البلدان المارة بمرحلة انتقالية	٢٤,٨	٩,٥	١٢,٥
المناطق النامية	١١,٥	١١,٩	١٣,٥
شمال أفريقيا	٢,٦	٣.٣	٦,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٩,٢	١٠,٦	١٣,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١,٩	١٥,٢	١٧,٧
شرقي آسيا	٢٠,٢	١٩,٩	٢٠,٢
جنوب وسط آسيا	٦,٢	٦,٩	٨,٩
جنوب شرقي آسيا	١٠,٤	١٤,٦	١٥,٠
غربي آسيا	١٠,١	٥,٣	٥,٦
أوقيانوسيا	١,٢	٣,٩	٢,٦
أقل البلدان نموا	٨,٠	٧,٥	١١,١
البلدان النامية غير الساحلية	١٤,٧	٧,٨	١١,٤
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١٥,١	١٤,٩	١٧,١

الهدف ٤: الحد من وفيات الأطفال

الغاية ٥: التخفيض بالثلثين بين سنتي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ من معدل وفيات الأطفال دون الخامسة

١٣ - معدل وفيات الأطفال دون الخامسة[ب]

	الوفيات لكل ١ ٠٠٠ مولود حيا	
	١٩٩٠	٢٠٠١
العالم	٩٢	٨٢
المناطق المتقدمة النمو	١٣	٩
المناطق النامية	١٠٢	٩٠
شمال أفريقيا	٨٨	٤٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٧٦	١٧٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٤	٣٦
شرقي آسيا	٤٤	٣٦
جنوب وسط آسيا	١٢٥	٩٥
جنوب شرقي آسيا	٧٧	٥١
غربي آسيا	٧٠	٦٢
أوقيانوسيا	٨٥	٧٦

١٤ - معدل وفيات الرضع

أورد مرفق تقرير الأمين العام السنوي السابق (A/57/270) تقديرات اليونيسيف/ منظمة الصحة العالمية على أساس البيانات القطرية المتاحة آنذاك. ولا يوجد تقديرات أحدث يمكن استعمالها في هذا التقرير.

١٥ - نسبة الأطفال الذين تلقوا تلقيحا ضد الحصبة في سنتهم الأولى

	النسبة المئوية	
	١٩٩٠	٢٠٠١
العالم	٧٣	٧٢
المناطق المتقدمة النمو	٨٣	٩١
المناطق النامية	٧٢	٧٠
شمال أفريقيا	٨٥	٩٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٧	٥٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٧	٩١
شرقي آسيا	٩٨	٧٩
جنوب وسط آسيا	٥٩	٦١
جنوب شرقي آسيا	٧٢	٧٣
غربي آسيا	٨٠	٩٠
أوقيانوسيا	٦٩	٦٤

الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية

الغاية ٦: التخفيض بالثلاثة أرباع بين سنتي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ من معدل الوفيات النفاسية

١٦ - معدل الوفيات النفاسية[و]

	معدل الوفيات النفاسية لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حيا
	٢٠٠٠
العالم	٤٠٠
المناطق المتقدمة النمو	٢٠
المناطق النامية	٤٤٠
شمال أفريقيا	١٣٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٩٢٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٩٠
شرقي آسيا	٥٥
جنوب وسط آسيا	٥٢٠
جنوب شرقي آسيا	٢١٠
غرب آسيا	١٩٠
أقيانوسيا	٢٤٠

١٧ - الولادة بمساعدة قابلة[ب]

	النسبة المئوية	
	١٩٩٠	٢٠٠٠
المناطق النامية	٤٢	٥٢
شمال أفريقيا	٣٩	٦٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٠	٤٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٦	٨٥
شرقي آسيا	٥٣	٧٢
جنوب وسط آسيا	٢٧	٣٥
جنوب شرقي آسيا	٣٦	٥٩
غربي آسيا	٥٩	٦٤

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية ٧: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول سنة ٢٠١٥ ثم الحد منه

١٨ - المصابون من الجنسين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من البالغين ١٥ إلى ١٩ سنة [ز][ح]

	النسبة المئوية
	٢٠٠٢
العالم	١,٢
المناطق المتقدمة النمو	٠,٥
المناطق النامية	١,٤
شمال أفريقيا	<٠,١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨,٥
أمريكا اللاتينية	٠,٦
منطقة البحر الكاريبي	٢,٤
شرقي آسيا	٠,٢
جنوب وسط آسيا	٠,٥
جنوب شرقي آسيا	٠,٥
غربي آسيا	<٠.١
أوقيانوسيا	٠,٦

١٩ - استخدام الرفالات

(أ) **نسبة النساء في سن ١٥-٢٤ اللائى أبلغن عن استخدام الرفالات في الاتصال الجنسي مع شريك غير منتظم خلال الشهور الـ ١٢ الماضية**

	النسبة المئوية
	١٩٩٦-٢٠٠١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٦
جنوب وسط آسيا	٤٠

(ب) نسبة البالغات ١٥ إلى ٢٤ سنة ممن لهن معلومات صحيحة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز

	نسبة النساء في سن ١٥-٢٤ اللائي يعرفن أن شخصا يبدو معافى يمكن أن يكون مصابا بالفيروس/الأيدز	نسبة النساء في سن ١٥-٢٤ اللائي يعرفن أن الرفال يمكن أن يقي من الفيروس/الأيدز
	١٩٩٦-٢٠٠١	١٩٩٦-٢٠٠١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥١	٤٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٧	-
جنوب وسط آسيا	-	٦٠
جنوب شرقي آسيا	٤٧	٣٨

٢٠ - نسبة التحاق اليتامى إلى غير اليتامى بالمدارس، في سن ١٠ إلى ١٤

	١٩٩٦-٢٠٠١
أفريقيا (٣٨) بلدا	٠,٨٥

الغاية ٨: وقف انتشار الملاريا وأمراض خطيرة أخرى بحلول سنة ٢٠١٥ ثم الحد منه

٢١ - الوفيات المتصلة بالملاريا[ب][ح]

	وفيات الأطفال في سن صفر إلى ٤ سنوات لكل ١٠٠ ٠٠٠ طفل
	٢٠٠٠
العالم	١٤٨
المناطق المتقدمة النمو	صفر
المناطق النامية	١٦٦
شمال أفريقيا	٤٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧٩١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١
شرقي آسيا	صفر
جنوب وسط آسيا	٦
جنوب شرقي آسيا	٢
غربي آسيا	٢٦
أوقيانوسيا	٢

٢٢ - عدد سكان المناطق المعرضة للملاريا الذين يستعملون تدابير فعالة للوقاية والعلاج

(أ) الوقاية - الأطفال دون الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات للحشرات [ب][ح]

	النسبة المئوية
	٢٠٠٠
أفريقيا (البلدان النامية التي تتوافر بشأنها بيانات)	٢

(ب) العلاج - الأطفال دون الخامسة المصابون بالحمى ويتلقون العلاج المناسب

في معظم البلدان الأفريقية التي تتوافر بشأنها بيانات، يعالَج ٥٠ في المائة على الأقل من الأطفال دون الخامسة الذين أصيبوا مؤخرا بالحمى، بأدوية ضد الملاريا.

٢٣ - معدل انتشار ووفيات مرض السل

(لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من السكان)

(أ) معدل الانتشار[ب][ح]

	٢٠٠١
العالم	١٢٠
المناطق المتقدمة النمو	٢٣
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	٦٦
المناطق النامية	١٤٤
شمال أفريقيا	٢٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٩٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤١
شرق آسيا	١٨٤
جنوب وسط آسيا	٢١٨
جنوب شرق آسيا	١٠٨
غرب آسيا	٤٠
أوقيانوسيا	٢١٥

(ب) معدل الوفيات[ب][ح]

	٢٠٠١
العالم	٢٦
المناطق المتقدمة النمو	٥
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	١٦
المناطق النامية	٣١
شمال أفريقيا	٥
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩
شرق آسيا	٤٠
جنوب وسط آسيا	٤٧
جنوب شرق آسيا	٢١
غرب آسيا	٩
أوقيانوسيا	٣٦

٢٤ - حالات مرض السل التي اكتشفت وشُفي مرضاها بدورات المعالجة القصيرة الخاضعة للمراقبة المباشرة (DOTS)

(أ) الحالات الجديدة التي اكتشفت بموجب دورات المعالجة القصيرة الخاضعة للمراقبة المباشرة (DOTS)[ب][ك]

	النسبة المئوية	
	١٩٩٥	٢٠٠١
العالم	١١	٣٣

(ب) حالات (DOTS) التي عولجت بنجاح[ب][ك]

	١٩٩٥	٢٠٠٠
العالم	٧٧	٨٢

الهدف ٧: ضمان بيئة مستدامة

الغاية ٩:- دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد البيئية

٢٥ - نسبة المساحة من الأرض المغطاة بالغابات

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠
العالم	٣٠,٤	٢٩,٧
المناطق المتقدمة النمو	٣٤.٢	٣٤,٤
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	٤٠,٢	٤٠,٦
المناطق النامية	٢٨,١	٢٦,٨
شمال أفريقيا	١,٠	١,٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٩,٣	٢٧,١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٠,١	٤٧,٨
شرق آسيا	١٥,٤	١٧,٠
جنوب وسط آسيا	١٠,٠	١٠,٢
جنوب شرق آسيا	٥٣,٩	٤٨,٦
غرب آسيا	٣,٩	٤,٠
أوقيانوسيا	٦٧,٣	٦٥,٠
أقل البلدان نموا	٣٩,٤	٢٧,٢
البلدان النامية غير الساحلية	١٦,٦	١٦,٤
الدول النامية الجزرية الصغيرة	٥٠,٧	٤٩,٢

٢٦ - المنطقة المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي

(النسبة المئوية من المساحة)

	١٩٩٠	٢٠٠٣
المناطق المتقدمة النمو	٨,٦	١٠,٥
شمال أفريقيا	٣,٣	٣,٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨,٢	٨,٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧,٢	٩,٩
شرق آسيا	٦,٣	٧,٦
جنوب وسط آسيا	٣,٤	٣,٧
جنوب شرق آسيا	٣,٧	٥,٤
غرب آسيا	٣,٤	١٦,٥[ط]
أوقيانوسيا	٢,١	٢,٣

٢٧ - استهلاك الطاقة

(الاستهلاك بما يعادله من النفط بالكيلوغرامات لكل ١ ٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الإجمالي (PPP))[م]

	١٩٩٠	٢٠٠٠
النظم الاقتصادية العالية الدخل	٢٦٥	٢٠٤
النظم الاقتصادية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل	٣٢٥	٢٤٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٤٠١	٣٤١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٨١	٢٦٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠٣	١٦٤
جنوب آسيا	٢٥٧	١٨١

٢٨ - انبعثات ثاني أكسيد الكربون واستهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون المنضبة للأوزون

(أ) انبعاثات ثاني أكسيد الكربون[ك]

(بالطن المتري من الكربون لكل فرد)

	١٩٩٠	١٩٩٩
العالم	١,١٦	١,١٠

(ب) مركبات الكلوروفلوروكربون المنضبة للأوزون[ك]

(بآلاف الأطنان المترية المحتملة المنضبة للأوزون)

	١٩٩٠	١٩٩٩
العالم	١ ٠٦٣	١٢٠
المناطق المتقدمة النمو	٩٢٥	٢٥
المناطق النامية	١٣٨	١٢٠

٢٩ - عدد السكان الذين يستعملون الوقود الصلب[ب][ن]

(النسبة المئوية من المجموعات الأسرية)

	١٩٩٠	٢٠٠٠
المناطق المتقدمة النمو	٧٥	٧٥
شمال أفريقيا والشرق الأوسط	٤٦	٤٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨٢	٧٩
آسيا	٨٠	٧٩

الغاية ١٠: خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون بشكل مستدام على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، وذلك حتى عام ٢٠١٥

٣٠ - الحصول بشكل مستدام على مصدر ماء محسّن[ب]

(النسبة المئوية من السكان)

	١٩٩٠		٢٠٠٠	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف
العالم	٩٤	٦٤	٩٥	٧١
المناطق المتقدمة النمو	غير متاح	غير متاح	١٠٠	٩٤
المناطق النامية	٩٢	٦٠	٩٢	٦٩
شمال أفريقيا	٩٤	٨٠	٩٥	٨٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٨٦	٤٠	٨٣	٤٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩٢	٥٨	٩٤	٦٦
شرق آسيا	٩٩	٦٠	٩٤	٦٦
جنوب وسط آسيا	٩٠	٦٦	٩٥	٨٠
جنوب شرق آسيا	٩١	٦٤	٩١	٧١
غرب آسيا	غير متاح	غير متاح	٨٨	٧١
أوقيانوسيا	٨٨	٣٢	٧٦	٤٠

٣١ - الحصول على المرافق الصحية المحسنة[ب][س]

(النسبة المئوية من السكان)

	١٩٩٠		٢٠٠٠	
	الحضر	الريف	الحضر	الريف
العالم	٨١	٢٨	٨٥	٤٠
المناطق المتقدمة النمو	غير متاح	غير متاح	١٠٠	٩٣
المناطق النامية	٧٠	٢١	٧٧	٣٥
شمال أفريقيا	٩٤	٦٤	٩٦	٨١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧٥	٤٦	٧٤	٤٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٥	٤١	٨٦	٥٢
شرق آسيا	٥٦	٢	٧٠	٢٧
جنوب وسط آسيا	٥٢	١١	٧٠	٢٥
جنوب شرق آسيا	٧٣	٤٤	٨٠	٥٥
غرب آسيا	٩٥	٥٨	٩٧	٦١
أوقيانوسيا	٩٢	٨٠	٨٧	٧١

الغاية ١١: تحقيق تحسن ملموس في حياة ١٠٠ مليون من ساكني الأحياء الفقيرة على الأقل، وذلك حتى عام ٢٠٢٠

٣٢ - المجموعات الأسرية التي تتمتع بالحيازة المضمونة[و]

	عدد سكان الأحياء الفقيرة في المدن ٢٠٠١	
	(بالملايين)	(النسبة المئوية)
العالم	٩٢٤	٣١,٦
المناطق المتقدمة النمو	٥٤	٦,٠
المناطق النامية	٨٧٠	٤٣,٠
شمال أفريقيا	٢١	٢٨,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٦٦	٧١,٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٢٨	٣١,٩
شرق آسيا	١٩٤	٣٦,٤
شرق آسيا، باستثناء الصين	١٦	٢٥,٤
جنوب وسط آسيا	٢٦٢	٥٨,٠
جنوب شرق آسيا	٥٧	٢٨,٠
غرب آسيا	٤١	٣٣,١
أوقيانوسيا	صفر	٢٤,١
أقل البلدان نموا	١٤٠	٧٨,٢
البلدان النامية غير الساحلية	٤٧	٥٦,٥
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٧	٢٤,٤

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية ١٢: المضي في إنشاء نظام تجاري ومالي مفتوح لا تمييزي قائم على القواعد ويمكن التنبؤ به، ويتضمن هذا: التزاما بالحكم الصالح، والتنمية، والحد من الفقر - على الصعيدين الوطني والدولي

الغاية ١٣: تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، ويتضمن هذا: الوصول بدون تعرفة ولا حصص إلى صادرات أقل البلدان نموا؛ وتحسين برنامج التخفيف من عبء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بالحد من الفقر

الغاية ١٤: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)

الغاية ١٥: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق اتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون محتملة في الأجل الطويل

٣٣ - المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية، والإجمالية، ولأقل البلدان نموا

(أ) المساعدة السنوية الإجمالية

(ببلايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
لجميع البلدان النامية	٥٣,٠	٥٢,٣	٥٧,٠
لأقل البلدان نموا	١٤,٤	١١,٨	غير متاح

(ب) نصيب الدخل القومي الإجمالي لمانحي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية

(النسبة المئوية)

	١٩٩٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
لجميع البلدان النامية	٠,٣٣	٠,٢٢	٠,٢٣
لأقل البلدان نموا	٠,٠٩	٠,٠٥	غير متاح

٣٤ - المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والموزعة قطاعيا من مانحي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية للخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والتغذية، والمياه المأمونة، والمرافق الصحية)[ب]

(النسبة المئوية)

١٩٩٦-١٩٩٧	٢٠٠٠-٢٠٠١
٩	١٥

٣٥ - المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المقيدة من مانحي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية[ب]

(النسبة المئوية)

١٩٩٠	٢٠٠١
٦٧,٦	٧٩,١

٣٦ - المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان غير الساحلية[ب]

(النسبة المئوية للدخل القومي الإجمالي للبلدان المستفيدة)

١٩٩٠	٢٠٠١
٦,٠	٦,٤

٣٧ - المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية[ب]

(النسبة المئوية للدخل القومي الإجمالي للبلدان المستفيدة)

١٩٩٠	٢٠٠١
٢,٦	٠,٩

٣٨ - مستوردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية المعفاة من الرسوم الجمركية[ب]

(النسبة المئوية للقيمة)

	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠١
(أ) باستثناء الأسلحة			
البلدان النامية	٥٤,٨	٦٢,٨	٦٥,٧
أقل البلدان نموا	٧١,٥	٧٥,٤	٧٥,٣
(ب) باستثناء الأسلحة والنفط			
البلدان النامية	٥٦,٨	٦٥,١	٦٦,٠
أقل البلدان نموا	٨١,١	٧٠,٥	٦٩,١

٣٩ - التعريفة الوسطية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والأنسجة والألبسة المستوردة من البلدان النامية[ب]

(النسبة المئوية)

	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠١
(أ) الزراعة			
البلدان النامية	١٠,٥	١٠,٦	١٠,١
أقل البلدان نموا	٦,٣	٥,٣	٣,٢
(ب) الأنسجة			
البلدان النامية	٧,٦	٧,٠	٦,٧
أقل البلدان نموا	٥,٠	٤,٧	٤,٥
(ج) الألبسة			
البلدان النامية	١٢,٠	١١,٥	١٠,٨
أقل البلدان نموا	٩,١	٨,٦	٨,٥

٤٠ - الدعم المقدم للزراعة المحلية من البلدان المتقدمة النمو[ب]

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٩٠	٢٠٠٢
١,٩	١,٢

٤١ - المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرة التجارية

(النسبة لمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المستفيدة)

	٢٠٠١
العالم	٢,٤
الأمريكتان	٢,٠
أوروبا	١,٧
أفريقيا	٢,٧
آسيا	٢,٠
أوقيانوسيا	٠,٢
البرامج العالمية	٤,٠

٤٢ - البلدان التي وصلت إلى نقطة القرار ونقطة الإنجاز المتعلقتين بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

	(الرقم التراكمي)	
	٢٠٠٠	٢٠٠٣[ع]
البلدان التي وصلت إلى نقطة القرار	٢٢	٢٦
البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز	١	٨

٤٣ - التخفيف من عبء الديون الذي تم في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

(ببلايين الدولارات الأمريكية (تراكمية))	
٢٠٠٠	٢٠٠٣[ع]
٣٤	٤١

٤٤ - خدمة الديون بالنسبة إلى صادرات السلع والخدمات من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

يقدم مرفق تقرير الأمين العام السنوي السابق (A/57/270)، تقديرات البنك العالمي - صندوق النقد الدولي بالاستناد إلى المعلومات القطرية المتوفرة في ذاك الوقت. ولم تتوفر أية تقديرات جديدة من أجل التقرير الحالي.

الغاية ١٦: وضع وتنفيذ استراتيجيات من أجل توفير العمل اللائق والمنتج للشباب، وذلك بالتعاون مع البلدان النامية

٤٥ - معدل البطالة بين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة[د]

		(النسبة المئوية)
	١٩٩٥	١٩٩٩
العالم	١٠,٠	١٠,٤
المناطق المتقدمة النمو	١٤,٦	١٢,٨
البلدان التي تمر بفترة انتقالية	١٧,٠	١٨,١
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧,٦[ز]	١١,٩[ز]
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٥,٧[ز]	٢٦,٢[ز]
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٢,١	١٥,٢
آسيا والمحيط الهادئ	٩,٩	١٠,٤

الغاية ١٧: توفير الحصول على الأدوية الأساسية بتكلفة محتملة في البلدان النامية، وذلك بالتعاون مع شركات الصيدلة

٤٦ - عدد السكان الذين يحصلون على الأدوية الأساسية بتكلفة محتملة وبشكل مستدام

يقدم مرفق تقرير الأمين العام السنوي السابق (A/57/270)، تقديرات منظمة الصحة العالمية بالاستناد إلى المعلومات القطرية المتوفرة في ذاك الوقت. و لم تتوفر أية تقديرات جديدة من أجل التقرير الحالي.

الغاية ١٨: توفير فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص

٤٧ - الخطوط الهاتفية والهواتف الخلوية[ب]

(العدد لكل ١٠٠ نسمة من السكان)

	١٩٩٠	٢٠٠٢
العالم	١٠,١	٣٦,٨
المناطق المتقدمة النمو	٣٨,١	١٠٣,٤
المناطق النامية	٢,٤	٢٠,٨
شمال أفريقيا	٢,٩	١٧,٩
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١,١	٥,٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦,٤	٣٦,٤
شرق آسيا	٢,٤	٣٧,٨
جنوب وسط آسيا	١,٠	٥,٨
جنوب شرق آسيا	١,٤	١٦,٣
غرب آسيا	١٠,٠	٤١,٥
أوقيانوسيا	٣,٤	٩,٧

٤٨ - مستعملو الحواسيب الشخصية وشبكة الإنترنت

(أ) الحواسيب الشخصية[ب]

(العدد لكل ١٠٠ نسمة من السكان)

	١٩٩٠	٢٠٠٢
العالم	٢,٥	٩.٩
المناطق المتقدمة النمو	٨,٩	٣٦,٤
المناطق النامية	٠,٣	٣,٢

(العدد لكل ١٠٠ نسمة من السكان)

	١٩٩٠	٢٠٠٢
شمال أفريقيا	٠,١	١,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠,٣	١,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٠,٦	٦,٩
شرق آسيا	٠,٣	٥,٠
جنوب وسط آسيا	٠,٠	١,٠
جنوب شرق آسيا	٠,٠	٢,٦
غرب آسيا	١,٢	٥,١
أوقيانوسيا	٠,٠	٥,٨

(ب) مستعملو شبكة الإنترنت[ب]

(العدد لكل ١٠٠ نسمة من السكان)

	١٩٩٠	٢٠٠٢
العالم	٠,٣	٩,٨
المناطق المتقدمة النمو	٠,٣	٣٣,٤
المناطق النامية	–	٤,١
شمال أفريقيا	–	١,٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	–	١,١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	–	٧,٦
شرق آسيا	–	٦,٩
جنوب وسط آسيا	–	٠,٨
جنوب شرق آسيا	–	٥,٦
غرب آسيا	–	٦,٣
أوقيانوسيا	–	٣,٢

الحواشي

للاطلاع على تكوين المناطق حسب القطر والمنطقة والتصنيفات الأخرى المستخدمة هنا، انظر مرفق الجدول العالمي والإقليمي في الموقع على الشبكة: http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_worldregn.asp.

الحرفان ''غ م'' يشيران إلى أن المعلومات المعلومات غير متوفرة.

''-'' تشير إلى أن ما استخدم هو أقل من نصف الوحدة.

عبارة ''مانحو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية'' تشير إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية.

(أ) تتصل المعلومات بالبلدان التي صنّفها البنك الدولي بلدانا منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. أما البلدان العالية الدخل فمستبعدة من هذه التقديرات.

(ب) قد تختلف بعض التقديرات المتعلقة بسنوات معينة عن التقديرات المقدمة في مرفق تقرير الأمين العام السنوي السابق، (A/57/270)، حيث روعيت المعلومات القطرية المتوفرة حديثا.

(ج) السلسلة المبينة هنا لهذا المؤشر، ١٩٩٠-١٩٩٨، هي السلسلة ذاتها المقدمة في مرفق تقرير الأمين العام السنوي للسنة المنصرمة، (A/57/270). وبسبب إدخال تصنيف التعليم الدولي الموحد المنقح في عام ١٩٩٧، تقوم اليونسكو بإعادة تقدير السلسلة الزمنية من أجل الفترة من عام ١٩٩٠ حتى الوقت الحاضر. والتقديرات الجديدة هذه، بما في ذلك السنوات منذ عام ١٩٩٨، لم تتوفر بعد من أجل المناطق.

(د) المناطق حسب تصنيف منظمة العمل الدولية.

(هـ) الدانمرك، وفنلندا، وآيسلندا، والنرويج، والسويد.

(و) استكملت التقديرات من مرفق تقرير الأمين العام السنوي السابق، (A/57/270)، بالاستناد إلى أحدث المعلومات المتوفرة. بيد أنه لا يمكن تقدير الاتجاهات الزمنية بشكل موثوق في الوقت الحاضر بالمعلومات المتوفرة حاليا.

(ز) وسّع المؤشر ١٨ كي يشمل مجموع السكان البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة.

(ح) لا يمكن تقدير الاتجاهات الزمنية بشكل موثوق في الوقت الحاضر بالمعلومات المتوفرة حاليا.

(ط) أضيفت السلسلة عملا بمرفق تقرير الأمين العام السنوي السابق، (A/57/270، الحاشيتان ح و ط).

(ي) تشير المعلومات إلى دراسات استقصائية جرت في سنوات مختلفة ضمن الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١.

(ك) لا يمكن تقدير هذه السلسلة بشكل موثوق على المستوى الإقليمي بسبب قلة المعلومات المتوفرة على المستوى القطري.

(ل) يشمل هذا منطقة محمية كبيرة (مساحتها ٦٤٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع) أنشئت في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٤.

(م) تصنيف البنك الدولي.

(ن) التصنيف الإقليمي حسب منظمة الصحة العالمية.

(س) وسّع هذا المؤشر كي يشمل تحسين المرافق الصحية في المناطق الحضرية والريفية، وذلك عملا بإعلان جوهانسبرغ للتنمية المستدامة.

(ع) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

(ف) تستند هذه التقديرات إلى معلومات محدودة.